جامعة إبن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإقتصادية، تجارية و علوم التسييير

قسم العلوم الإقتصادية

تحليل أثر معدلات النمو الإقتصادي على معدلات البطالة

حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاديات العمل

إعداد الطالبتين :

–بوخدية خديجة

– بغالية خيرة

الأستاذ المشرف :

–الدكتور أمين حواس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية : 2017–2018

شكر و تقدير

الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم و على أهل بيته الطاهرين و صحابته أجمعين

أما بعد :

أشكر الله و أحمده حمدا كثيرا على ما منحني من نعمة التي لا تحصى، كما أتقدم بجزيل شكرنا و فائق تقديرنا و عظيم إمتناننا إلى الأستاذ المشرف

" أمين حواس"

الذي نكن له كل الإحترام و التقدير لقبوله الإشراف و حرصه على أن يكون هذا العمل في أحسن صورة من خلال توجيهاته القيمة و تصحيحاته الدقيقة، مما سمح بتجنب الكثير من الأخطاء، فكان نعم الأستاذ المشرف الحريص على أمانة البحث العلمي التي قادتنا لإتمام هذا العمل

و نوجه شكرنا الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة

و في الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو السؤال عنا.

إهداء

بوخدية خديجة و بغالية خيرة

نهدي هذا العمل المتواضع إلى كل الطلبة الآتينا من بعدنا

و نشرف عملنا هذا الوالدين الكريمين

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر و تقدير	
اهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	01
الفصل الاول :العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة	
مقدمة	09
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي	10
المطلب الاول : مفهوم النمو الإقتصدي و علاقته بالمفاهيم الأخرى	10
المطلب الثاني :نظريات النمو الإقتصادي	13
المبحث الثاني : الإطار العام حول البطالة	18
المطلب الاول : مفاهيم عامة حول البطالة	18
المطلب الثاني : البطالة في النظريات الإقتصادية	22
المطلب الثالث: الأثار المترتبة عن ظاهرة البطالة	25
المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة	27

المطلب الاول :الإطار النظري	27
المطلب الثاني :الإطار التجريبي	30
خاتمة	33
الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري	
مقدمة	35
المبحث الاول: واقع تنافسية الإقتصاد الجزائري	36
المطلب الاول: مرتبة الجزائر حسب التقرير التنافسية العالمي.	36
المطلب الثاني : سياسة تحسين القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري.	40
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في التسعينات	43
المطلب الاول:برنامج الإستقرار الإقتصادي	43
المطلب الثاني : برنامج التعديل الهيكلي	45
المطلب الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر	48
المبحث الثالث: الإقتصاد الجزائري ما بعد التسعينات	51
المطلب الاول : وضعية الإقتصاد خلال الفترة 2007/2000	51
المطلب الثاني : برنامج النمو الإقتصادي 2013/2001	55
خاتمة	59
الفصل الثالث : البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر	
مقدمة	61
المبحث الاول :تطور البطالة في الجزائر	62
المطلب الاول:القوى العاملة العاطلة (البطالة) في الجزائر	62

المطلب الثاني:أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر	67
المطلب الثالث:إتساع مدة البطالة في الجزائر	71
المبحث الثاني:النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر	73
المطلب الاول :واقع النمو الإقتصاديو البطالة في الجزائر	73
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو 2014/2010	75
المبحث الثالث: ترتيبات مكافحة البطالة	79
المطلب الأول:الأساليب المنتهجة لمحاربة البطالة	79
المطلب الثاني: آفاق التشغيل و بعض الحلول المقترحة في مواجهة ظاهرة البطالة في الجزائر	87
خاتمة	90
الخاتمة العامة	92
قائمة المراجع	97

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
1.1	**تغير معدلات النمو و إنخفاض نسبة البطالة في دول G7 .**	28
1.2	**مرتبة الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي (2014–2015)/(2015–2016)**	37
2.2	**إعادة جدولة الديون**	45
3.2	**تطور سوق العمل للفترة 1997/1994(الوحدة، وحدة واحدة)**	46
4.2	**السياسة المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2004/2001(الوحدة، مليار)**	53
5.2	**توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2004/2000**	54
6.2	**معدل البطالة خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي و دعم النمو الإقتصادي**	54
7.2	**تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2013/2010**	57
1.3	**توزيع معدل البطالة حسب النوع و المنطقة الجغرافية**	63
2.3	**توزيع معدل البطالة حسب فئات العمر 2014/2000**	64
3.3	**توزيع البطالة حسب النوع و المستوى التعليمي 2014/2011**	67
4.3	**تطور معدل البطالة و متوسط معدل النمو الإقتصادي**	73
5.3	**تطور معدلات البطالة مقارنة بتطور النمو الإقتصادي لسنة 2014/2000**	74

6.3	التخصيص القطاعي للإعتمادات برامج توطيد النمو الإقتصادي 2014/2010	76
7.3	تطور حجم العمالة و معدلات في الجزائر 2014/2010 الوحدة بالآلاف	77
8.3	عدد مناصب العمل المحدثة في إطار برنامج(*IAIG*)للفترة 2011/2006	82
9.3	تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج(*TUP.HIMO*)2011/2006	82
10.3	عدد مناصب العمل المحدثة في إطار برنامج(*ESIL*) 2011/2006	83
11.3	نسبة مساهمة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية في التشغيل الكلي 2011/2006	83
12.3	تطور عدد مناصب العمل المحدثة في إطار برنامج (CPE) 2009/2006.	84
13.3	الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني.	84
14.3	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	85

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	منحنى أوكن.	31
1.2	معدلات النمو القطاعية 2013/2010.	57
1.3	توزيع نسبة البطالين حسب النوع و المنطقة الجغرافية	63
2.3	توزيع معدل البطالة حسب فئات العمر 2014/2000	65
3.3	تطور معدل النمو الديمغرافي في الجزائر 2014/2004	69
4.3	أسباب البطالة في الجزائر	71
5.3	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية للبحث عن العمل 2014/2011	72
6.3	المخصصات القطاعية للإعتمادات برامج توطيد النمو الإقتصادي	77
7.3	نسبة مساهمة الإستثمار في مناطق مختلفة سواء خاصة أو عادية	81
8.3	نسبة مساهمة الإستثمار حسب المنطقة	81
9.3	الأجهزة و البرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالة	86

المقدمة العامة

نت و لازالت تعاني المجتمعات البشرية المعاصرة من مشكلة البطالة بين فترة و أخرى إلا أن نسبة البطالة إختلفت من مجتمع إلى آخر كما أن كيفية التعامل مع البطالين أخذت أساليب مختلفة تتراوح ما بين التجاهل التام إلى العدم الكلي و الجزئي لمشكلة البطالة. لذلك يعتبر أكثرية العلماء و المفكرين البطالة و الفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الإجتماعي بمختلف أشكاله و طرقه، فظاهرة البطالة ناتجة عن الإختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها، و ما ينجر عن ذلك ن آثار بليغة في المجالات الإجتماعية والإقتصادية. في الواقع البطالة تشكل أحد مظاهر هدر الموارد هي مكلفة بأشكال متعددة للفرد و الأسرة و المجتمع،كما تعتبر ظاهرة البطالة من بين المشكلات الإقتصادية التي تؤدي إلى إختلالات إقتصادية عالمية التي كانت محل الدراسة و الإهتمام لدى الكثير من الإقتصاديين، حيث تعمقت الأبحاث و تعددت النظريات الإقتصادية التي تحاول تفسير هذه الظاهرة. و تعد البطالة المشكل الأساسي الذي عرقل مسيرة التقدم و التنمية و تواجه هذه الظاهرة معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية.

و الملاحظ أن هناك ترابطا كبيرا بين النمو الإقتصادي و تغير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الإقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة، كما تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. وهذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو الإقتصادي و تغير نسب البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة و نتيجة عن ذلك الإطار التجريبي المثبة في الواقع من قبل بعض المفكرين الإقتصاديين.

إذ أننا نجد الجزائر و التي هي محل دراستنا، ما زالت تعاني من مشكلة البطالة، حيث تأثر الإقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات بالأزمات الخارجية أنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو و تفاقمت الأوضاع الإقتصادية و المالية، وهذا ما أدى بالجزائر من حماية إقتصادها من التدهور فلجأت إلى صندوق النقد الدولي، و رغم هذا تفاقمت ديونها مما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة و إنخفاض مناصب الشغل، و بعدها

ت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية بهدف القضاء على الإختلالات المالية الداخلية و الخارجية، و في ظل التحولات و التقلبات الحاصلة في الإقتصاد الدولي و إزدياد حدة المنافسة و الصراع التجاري العالمي، فعلى الإقتصاد الجزائري توفير أرضية جديدة تتلائم مع متطلبات النظام الإقتصادي الجديد، حيث سارعت الجزائر إلى تغيير نمط تسيير المؤسسات الإقتصادية بما يتماشى مع المعطيات الجديدة المعتمدة في ذلك على إقتصاد السوق، حيث قامت الجزائر بوضع مجموعة من البرامج و ذلك من أجل مكافحة ظاهرة البطالة، بحيث يجب على الإقتصاد الجزائري أن يخرج من دائرة المحروقات و الإعتماد على باقي القطاعات الأخرى التي من شأنها زيادة الإنتاجية و تحريك عجلة النمو.

الإشكالية

و بناءا على هذا فإن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في:

-كيف يؤثر النمو الإقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر ؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من الإشكاليات الفرعية و التي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

-ماهي العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة نظريا ؟

-هل يؤدي زيادة النمو الإقتصادي في نقص من حدة البطالة في الجزائر ؟

-ماهي أهم الإجراءات التي إتبعتها الجزائر لمكافحة ظاهرة البطالة ؟

فرضيات البحث

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية و نتعمق في دراستها، و نضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة و تحديد معالم الموضوع و المتمثلة فيما يلي:

_ من المتوقع أن زيادة معدلات النمو ستعمل على توسيع الإستثمارات و التي تتطلب يد عاملة و بالتالي تعمل على تخفيض من حدة البطالة؛

– من المحتمل أن زيادة معدلات النمو سيؤدي إلى خفض من معدلات البطالة في الجزائر؛

–لا بد أن الإجراءات و السياسات المتبعة من قبل الحكومة لمكافحة ظاهرة البطالة لم تحقق الأهداف المنظمة لها.

أهداف البحث

يهدف كل بحث علمي كغيره من البحوث إلى محاولة الوصول إلى أهداف معين سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، و فيما يخص هذه الدراسة حول أثر معدلات النمو الإقتصادي على معدلات البطالة "حالة الجزائر" فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

_ تعريف النمو الإقتصادي، و التعرف على علاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية، و كذا معرفة مفهوم القوى العاملة العاطلة عن العمل (البطالة) و أنواعها، بالإعتماد على الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في هذا المجال؛

_ تحديد العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة في كلتا الجانبين، الجانب النظري و الجانب التطبيقي؛

_ معرفة وضعية سوق العمل(البطالة)و النمو الإقتصادي في الجزائر؛

_ معرفة دور النمو الإقتصادي في إنقاص معدل البطالة في الجزائر؛

_ مدى مساهمة الحكومة في الحد من مكافحة ظاهرة البطالة؛

_ تحديد مختلف البدائل والحلول الممكنة لتفادي الإنعكاسات السلبية التي من الممكن أن تعيق عمليات التنمية الإقتصادية في الجزائر، للنهوض بالإقتصاد الوطني وترقيته على ضوء نتائج هذه الدراسة.

أسباب إختيار الموضوع

إن الدوافع و الأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غير نجملها فيما يلي:

-إندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة بإستمرار؛

-الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة و دراسة مواضيع ذات الإهتمام الدولي و التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري و مدى تأثيرها على مشكلة البطالة؛

_قناعتنا الخاصة بما يمكن أن يلعبه النمو الإقتصادي من دور في القضاء على البطالة، إذا ما عمل المهتمين بإعطاء العناية الكافية؛

_تعدد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث و الإثراء؛

-محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

الدراسات السابقة والجديدة

قدمت العديد من الدراسات التجريبية أدلة مفعمة لدعم الرأي القائل بأن العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة علاقة عكسية و هذا ما أقره أوكن في طول فترة دراسته على الولاية المتحدة الأمريكية و فيما يلي نشير إلى أهم هذه الأبحاث الأكاديمية و العلمية :

_دراسة بن مريم محمد.(2011). بعنوان أمثلية البطالة تحت قيد أمثلية النمو الإقتصادي وفق قانون أوكن "دراسة حالة الجزائر"،حيث تبين من هذه الدراسة أن المدرسة النقدية لا تنكر دور السياسة الظرفية في تخفيض معدل البطالة إلى المستوى الطبيعي، و عليه يجب التركيز حسب المدرسة على السياسات الإقتصادية الهيكلية الكفيلة بأن تخفض معدل البطالة الطبيعي.

_أطروحة كمال بوصافي.(2006).بعنوان حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية، في طول دراسته لقد بحث عن العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة فوجد أن تغيرا طفيفا في الناتج المحلي يؤدي إلى تغير حاد و في نفس الإتجاه في معدل البطالة، أي عندما يزيد الإنتاج يزيد معدل البطالة أيضا و يرجع تفسير الحالة التي تصبح فيها العلاقة طردية بين النمو الإقتصادي و البطالة إلى صدمات العرض الظرفية التي تؤثر على الإنتاج دون البطالة أو تؤثر عليهما معا في نفس الإتجاه، لقد وصل الباحث أيضا إلى نتيجة مفادها أن السياسة الإقتصادية قد لاتعمل على تخفيض البطالة إذا كان الإقتصاد معرضا بشكل متواصل إلى صدمات العرض و الطلب.

_ أطروحة لموتي محمد.(2016).بعنوان أثر الإصلات الإقتصادية على البطالة في الجزائر "دراسة تحليلية"، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن فئة الشباب في الجزائر هي الفئة المتضررة كثيرا من البطالة و هذا ما يفسر بأن العلاقة التي تربط المؤسسات الطالبة للعمل بالمؤسسات التكوينية تعتبر هشة و الصلة منقطعة بينهما، الأمر الذي أدى إلى إنعدام التنسيق بين المخرجات التكوينية و مدخلات هذه المؤسسات الإقتصادية خاصة تلك المولدة للشغل.

_ دراسة بن هليل سمية، رحال فاطمة الزهراء.(2015).بعنوان آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الإقتصادية في الجزائر،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة البطالة في الجزائر و طرق معالجتها و قد أوضح التحليل أن تفاقم ظاهرة البطالة يرجع في المقام الأول إلى عدم نجاح السياسة الإقتصادية بشكل عام في تحقيق معدلات نمو مرتفعة المستوى و كثيفة العمل في آن واحد،إذ ترتب على تلك السياسات تدن و تراجع في مستويات الإستثمار مما أدى إلى إضعاف قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة، كما خلصت الدراسة إلى أن المعالجة الجادة و الفعالة لتلك المشكلة تستلزم إعادة النظر في السياسات و نمط التنمية الإقتصادية بشكل عام.

المنهج العلمي المتبع ، فترة الدراسة ومصادر البيانات

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة سنعمد إلى إستخدام المنهج النظري، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بالتطرق لمحاولة إيجاد العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة نظريا، ومن جهة أخرى يتمثل إستخدام المنهج التحليلي لوصف واقع الاقتصاد الجزائري و أدائه في مختلف القطاعات.

أما في الجانب التطبيقي، تم إتباع المنهج التحليلي لدراسة واقع البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر و ذلك بالإعتماد على بعض الإحصائيات المقدمة .

أما مصادر البيانات فهي عموما عبارة عن مجموعة من المراجع من الكتب و الأبحاث و تقارير المنظمات العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية و العلمية و التي أجريت لأغراض مختلفة.

خطة وتبويب العمل

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث و تحليل الإشكالية المطروحة، و محاولة إختبار الفرضيات المذكورة سابقا، إعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة:

حيث سنقدم في الفصل الأول العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة من خلال التطرق إلى الإطار النظري للنمو الإقتصادي و علاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية مع إبراز نظرياته المختلفة،و من ثم الحديث بشكل عام عن البطالةثم نستعرض في الأخير العلاقة بينهما من الجانب النظري و التجريبي .

ويبحث الفصل الثاني في التعرف على واقع الإقتصاد الجزائري و ذلك عن طريق الحديث عن واقع تنافسية الإقتصاد الجزائري حسب التقرير التنافسي العالمي و وضعيت الإقتصاد الجزائري في التسعينات ثم بعد التسعينات مع إبراز أهم المؤشرات الإقتصادية.

أما في الفصل الثالث سنقوم بمعرفة واقع البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر، من خلال إستعراض تطور البطالة في الجزائر،ثم نقوم بالحديث عن النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر لنصل بذلك إلى ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر.

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة، لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات والنتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة. ولعل هذه الدراسة المتواضعة تكون ذات فائدة، وتساعدنا على إثراء وتطوير البحث وإضافة الشيء الجديد إلى معرفتنا .

مقدمة

إن معرفة العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة تعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على مستوى البطالة، بإعتبار أن السياسات الإقتصادية توضع لزيادة النمو و ليس للتخفيض من البطالة السائدة، و التي تعتبر في أغلب النماذج الإقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية. و لذلك فإن التحليل النظري أو النظرية المقاربة لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذ لم تأخذ بعين الإعتبار العلاقة السببية المثبة في الواقع .

نرى أن ظاهرة البطالة لاتقتصر على دولة ما إنما تشمل جميع العالم إلا أنها أكثر إستفحالا في البلدان النامية حتى أصبحت البعض منها ينعت بالبلدان الفقيرة. حيث أنها تعكس إضطربات في كل من جانبي العرض و الطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديمغرافية و إقتصادية و إجتماعية، كما نرى أنها صبحت من أخطر مشاكل البلدان المتقدمة، و أنها تحمل في طياتها بذور إنفجارات سياسية و إقتصادية و إجتماعية .

وكما تعد العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي من أهم المواضيع إهتماما للإقتصاديين و صانعي السياسات الإقتصادية، لما لها من أثر كبير على تطور و رفاه المجتمعات، و من الملاحظ أن هناك ترابط بين النمو و تغيير نسبة البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الإقتصاد إلى يد عاملة، بينما يؤدي تباطؤ الإقتصاد إالى إنخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الإنخفاض .

و لهذا نهدف في دراسة هذا الفصل العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة لذلك قسمناه إلى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم حول النمو الإقتصادي ثم نتطرق في المبحث الثاني لإطار العام للبطالة مع توضيح أنواعها، وصولا إلى العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة و هذا في المبحث الثالث .

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الإرتفاع بمستوى الناتج (الدخل) و التخفيض من معدلات البطالة التي باتت الشغل الشاغل لمختلف دول العا لم، فهو يعتبر أيضا من أهم المواضيع التي لا بد من الوقوف عندها.

المطلب الأول : مفهوم النمو الإقتصادي و علاقته بالمفاهيم الأخرى

إن النمو الإقتصادي له عدة مفاهيم وله علاقات كثيرة في ميادين كثيرة لذا نحن سننطلق في هذا المطلب إلى معرفة النمو الإقتصادي و علاقته ببعض المفاهيم من المنظور الإقتصادي .

أولا: مفهوم النمو الإقتصادي:

يعرف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها إقتصاد معين، و هذه السلع يتم إنتاجها بإستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، و هي الأرض و العمل و رأس المال و التنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع و الخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة. و يضيف بعض الإقتصاديين لي هذا التعريف شرط إستمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، و ذلك للتميز بين النمو و التوسع الإقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا[1].

ويمكن القول أن معدل النمو الإقتصادي يحسب كالاتي :

معدل النمو الإقتصادي=معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي–معدل النمو السكاني

ـ و نرى أيضا أن النمو الإقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، و الذي يرتبط بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية إقتصادية و إجتماعية .

و يمكن القول أن معدل النمو الإقتصادي الحقيقي يحسب كالاتي :

معدّل النمو الإقتصادي الحقيقي=معدل نمو دخل الفرد النقدي–معدّل التضخم

[1] ـ سيدي محمود ولد سيدي محمد .(1995). المشاكل الهيكلية للتنمية ، وزارة منشورات الثقافة ، دمشق ، سوريا،ص90.

بينما نجد النمو الإقتصادي يتمثل في عدة تعاريف نذكر ثلاثة منها:

التعريف الأول[2]: " يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة مستمرة و سريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة ".

التعريف الثاني[3] :" النمو الإقتصادي هو توسيع قدرة الإقتصاد على الإنتاج (الناتج الإجمالي المحلي الكامن) خلال زمن معين، يحدث التوسع في الإنتاج الكامن عندما تحدث الزيادة في الموارد الطبيعية، البشرية أو رأس المال عندما يحدث تقدم تكنولوجي".

ثانيا:النمو الإقتصادي و علاقته بالمفاهيم الأخرى:

نرى أن النمو الإقتصادي له علاقة كبيرة بعدة مفاهيم نذكر منها :

أ/النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية :يعني بالنمو مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الإقتصادية زيادتها و كذلك تنويعها فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، و إذا كان النمو الإقتصادي يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه و في إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج. فالتنمية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن ـف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية و هذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الإقتصاد الوطني و تسعى لتنويع مصادر الدخل فيه[4].

ب/ النمو الاقتصادي و التنمية البشرية : ـد إختلفت المدارس الإقتصادية في نظرتها للنمو الاقتصادي من حيث معناه و الوسيلة الأنجح لتحقيقه، فقد كانت المدرسة الكلاسيكية ترى أن زيادة التراكم الرأس

[2] _محمود يونس،أحمد منصور و السيد أحمد السريي.(2002).مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، الإسكندرية ،مصر،ص292.

[3] _سالفادور دومنيك، يوجين دوليو، ترجمة على احمد علي.(2004).الاقتصاد الكلي، الدار الدولية، مصر، ص115.

[4] _لموتي محمد .(2009).البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر_ دراسة قياسية للفترة(1970_2007)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر،ص37.

المالي (رأس المال المادي) هو سبب تحقيق النمو الإقتصادي و أن العمل الذي يبذله الإنسان في عملية الإنتاج هو مصدر الثروة، و لتحقيق زيادة في إنتاجيته و إنتاجية العناصر الأخرى التي تعتبر وسيلة فقط لا بد من ربطها بالتقدم التكنولوجي. و بعد فشل هذا النموذج الذي يهتم بالعرض فقط، و بعد الركود اقتصادي في نهاية الثلاثينات، أصبحت وجهات النظرة الإقتصادية (المدرسة الكينزية) تنادي بتدخل الدولة من خلال السياسة العامة، لتصويب إتجاهات النمو و ضبط الأداء الإقتصادي، و إعتبرت أن النمو الإقتصادي يعتمد على العاملين فقط، معدلات الإستثمار و نسبة رأس المال المادي الناتج، و هذا يعني أهمية التخطيط للإستثمار و تنمية الموارد البشرية[5] .

و مع تطور النظرية الإقتصادية، و الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكينزية، ظهرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي ركزت على الكفاءة في تخصيص الموارد في ظل المنافسة التامة و ضرورة ربط أجر العنصر الإنتاجي بمستوى الإنتاجية الحدية و هو منهاج النظام الإقتصادي الدولي. و العلاقة بين النمو الإقتصادي و التنمية البشرية تحدث عن طريق أثر الناتج الوطني الإجمالي الأعلى في زيادة مستوى الإنفاق العام و في خفض مستوى الفقر[6] .

ج/ النمو الإقتصادي و التنمية المستديمة :هناك عدد من الخصائص المشتركة تميز الإقتصادية بالدول النامية عن غيرها من الإقتصاديات المتقدمة، من أبرز هذه السمات إنخفاض مستوى معيشة السكان قياسا بمتوسط دخل الفرد، و ما يتلقاه من خدمات أساسية كالتعليم و الصحة و الثقافة.كما إتسمت الإقتصاديات النامية بإعتمادها على قطاعات أولية كالزراعة، التعدين بالإضافة إلى إنخفاض معدلات النمو و إرتفاع عدد السكان، و هكذا بدأت أدبيات الفكر الإقتصادي تشهد إستخدام مفهوم جديد للنمو و التنمية الإقتصادية تميزا لوضع الدول النامية و إحتياجاتها عن مجرد عملية النمو حيث يتضح من واقع حال هذه الدول أن ما تحتاجه أكثر من مجرد النمو الإقتصادي الذي يعني زيادة الدخل القومي مع إمكان تحقيق

[5] _جمال حريري.(2012).قياس أثر الإستثمار العمومي على التنمية البشرية_حالة الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر،جامعة شلف،ص13.

[6] _ نفس المرجع السابق ،ص14.

:ة المعيشة أو متوسط دخل الفرد، فإنها تحتاج إلى توجيه قدر كبير من مواردها لإغراض الإستثمار و تحقيق نمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو السكان[7] .

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

يوجد عدة نظريات تقوم على تفسير و تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي و التي سوف يتم التطرق اليها على النحو التالي :

أولا: النظرية الكلاسيكية :

المساهمة الحقيقية في المجال التوزيع الوظيفي للدخل إرتبطت بالمدرسة الكلاسيكية، لأنها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة و هي العمال، أصحاب رؤوس الأموال، و ملاك الأراضي. فمثلا كانت إهتمامات كل من آدم سميث و ريكاردو ثم ماركس في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات محللين رئيسيين، و التي تخص العوامل المحدد للدخل كالطبقة، و الثانية تتبع أثار النمو الإقتصادي على طبقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج، مما أدى إلى إختلاف تحليلات المدرسة.

1:نظرية آدم سميث "*A.Smith*" :

لم تكن نظرية التوزيع لادم سميث الا انعاكاسات لنظرية بناء الاسعار و القيمة، و التي تجعل منها جسرا لنظرية توزيع الدخل، حيث اعتبر ان الدخل المحصل عليه من بيع المنتجات يضمن المداخيل الجزئية الثلاثة و هي الاجر و الربح و الريع، و التي تحدد عوائد الخدمات الثلاثة (العمل، راس المال و الارض)التي تشترك في عملية الانتاج، و التي كانت نتيجة للسعر الطبيعي للسلعة و محددة لها كما ان تحليلاته استنتجت ان تزيد السكان من جهة تراكم راس المال من جهة ثانية عائد العمل في انتاج و الارتفاع عائد الريع و الربح[8] .

2: نظرية ريكاردو" *Ricardo* " :

[7] _لموتي محمد .(2009).نفس المرجع السابق،ص 35.

[8] _مدحت القريشي .(2007).التنمية الاقتصادية،نظريات و موضوعات و نقاشات،دار الوائل ،الأردن ،ص56.

أسس "*Ricardo* " نظريته في توزيع الدخل على مجموعة من الفرضيات المترابطة، فهو يعتبر أن كمية العمل هي محدد الوحيد لقيمة البضائع و السلع (قانون القيمة في العمل)، و إن عملية توزيع الناتج تخضع لحركة عناصر الانتاج التي يحكمها قانون تناقض الغلة، بحيث ان مقدار التراكم يرتبط بقدار الربح، و أن هناك علاقة بين الأجر و النمو السكاني (قانون *Malthus*) و الذي ينص على أن اجمالي الأجر الحقيقي يتزايد نسبيا بتزايد السكان[9].

ثانيا:النظرية النيو الكلاسيكية:

قدمت بناءها حول عمل اليات السوق و الذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج و المستهلك، و قدمت تصورا للرفاهية الاجتماعية مبنيا على قوانين الجزئية و ترى هذه النظرية أن في سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن. وسعي المستهلكين لتحقيق اقصى اشباع ممكن في حدود الامكانات المتاحة غير ان تطبيق اليات السوق في الدول العربية له عوامل خاصة،مثل مدى واقعية شروط السوق، و الإطار الإجتماعي و الاقتصادي للسوق و هذا ما يحول دون تطبيقه في الدول النامية بصفة عامة. وعلى هذا الأساس فإن عملية التنمية ديناميكية تتطلب الـ بير في عناصر المجتمع ،فتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و السليمة و المتواصلة حسب بعض الاقتصاديين تستوجب شروط عديدة، مثل تحرير الانشطة الاقتصادية و الاسعار و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و في سياق اعادة الهيكلة و التحول الى السوق[10].

ثالثا: النظرية الكينزية :

قدم " جون مينارد كينز "نظرية جديدة عن العمال كانت بمثابة ثورة في اللاقتصاديات الكلية ،و يرى كينز ان الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، فانه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي[11]. و يعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي و اعتبر

[9] –عمرو محي الدين ،عبد الرحمان يسرى .(1974).مبادئ علم الاقتصاد،دار النهضة بيروت ،لبنان ،ص587.

[10] _صليحة مقاوسي.(2010).مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية، المداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة للتنمية، جامعة باتنة،ص18.

[11] _ لموتي محمد.(2009).نفس المرجع السابق،ص46.

كينز الادخار دالة في الدخل و ان البطالة تبقى مشكلة في الاجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا كبيرا في الاقتصاد القومي .

و ركز كينز على الأثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، و لم يتعرض تحليله كثيرا لحقيقة الاستثمار يتمخض الى زيادة الانتاجية في الاقتصاد القومي. و قام منظري النظرية الكينزية و هم (هارود و دومار)، و قد اهتما بمشاكل النمو في الدول المتقدمة، هذا نموذج النمو المبسط المقدم من جانبهما استخدم في نطاق واسع في اقتصاديات الدول النامية، هذا النموذج المبسط الكينزي يحافظ على مستوى معين من الدخل الحقيقي طالما بقي الاستثمار على مستوى ثابت، فاذا ارتفع الاستثمار فان الدخل التوازني سيرتفع بمضاعف معين للزيادة في الاستثمار.

رابعا: نظرية روستو" مراحل النمو الاقتصادي ":

لقد وضع لروستو خمسة مراحل للنمو الاقتصادي و هي كالاتي :

مرحلة المجتمع التقليدي : أين تكون الدول شديدة التخلف و يتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي و يستعمل اهلها وسائل بدائية للانتاج، كما يلعب نظام الاسرة و العشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي. و من مظاهر هذه المرحلة تمسك بجتمع التقاليد و تفشي الاقطاع و انخفاض مستوى الانتاجية، و ضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني و يعتقد روستو ان هذه المرحلة تكون طويلة نسبياو تتميز بالبطء الشديد[12].

مرحلة التهيؤ للإنطلاق:و هي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي و مرحلة الانطلاق و فيها تكون الدول مختلفة ايضا لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع. و من مظاهر ذلك استبعاد وسائل الانتاج القديم و جلب الوسائل الحديثة و قيام الصناعات الخفيفة الى جانب الزراعة، كما يعتبر روستو ظهور طبقة من المفكرين تخرج على اطار التفكير التقليدي للمجتمع امر ضروري في هذه المرحلة.

[12]_ إسحاق كواشخية.(2015).النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر "تحليل مدى ملائمة قانون اوكن"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،جامعة الوادي، ص 19.

مرحلة الإنطلاق :و فيها تسعى الدولة جاهدة من اجل القضاء على اسباب تخلفها و الانطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية و إحداث تغيير في أسالب الإنتاج و التوزيع و إنشاء الصناعات الثقيلة و النهوض بالزراعة و الخدمات، و من مظاهر هذه المرحلة أن يفوق معدل الإستثمار معدل نمو السكان.و يعتقد روستو ان هذه المرحلة تكون قصيرة نسبيا و يتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولا كبيرا يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائيا و بطريقة اوتوماتيكية. و تتعتبر هذه المرحلة من اصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق و العمل المتواصل من اجل خلق نهضة اقتصادية[13].

مرحلة النضوج : تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملة نمو قطاعاتها بشكل متوازن و زيادة الاستثمار فيها و الاستهلاك .و من مظاهرها قيام الصناعات الاساسية كالحديد و الصلب و الصناعات الكهرابائية و ازدهار حركة التجارة الخارجية و نضوج المجمع فكريا و فنيا و زيادة متوسط دخل الفردي.

مرحلة الاستهلاك الوفير: فيها تكون قد بلغت درجة كبيرة من التقدم و يزيد انتاجها عن حاجاتها، و يش سكانها عند مستوى عالي من الرخاء. و من مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية و خاصة المعمرة منها كالسيارات و الثلاجة و زيادة ايضا متوسط الدخل الفردي[14].

خامسا: نظرية النمو المتوازن و الغير المتوازن :

ووفق نظرية النمو المتوازن فإن"برامج التنمية يجب أن تحقق نمو متوازنا لجميع قطاعات الإقتصاد الوطني، بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة و الزراعة و بين الإنتاج للسوق المحلية و الإنتاج للتصدير".

وقد تعرضت النظرية الى عدة انتقادات من بينها :

[13] _روستو.(1962).مراحل النمو الاقتصادي،ترجمة برهان الدجاني،مجلة الرائد العربي،العدد الثامن،ص13.

[14] _إسحاق كواشخية.(2015).نفس المرجع السابق،ص20.

1:ان تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن امكانيات الدول النامية فما لم تستطع القيام به مراحل يمكنها ان تقوم به مرة واحدة و هذا تناقض؛

2:أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو اكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة؛

3:ان الفكرة تتعتبر تطبيقا لوضع البطالة لدى كينز؛

4:أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو و ليس للتنمية ؛

4:النمو المتوازن ليس ضروري لتحفيز الاستثمارات؛

و تنطوي فكرة النمو الغير متوازن على" أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا. و بالتالي يتم توجيه راس المال المتاح الى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الاخرى".

وقد تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات من بينها:

1:عدم تحديد تركيبة و اتجاه ووقت النمو الغير المتوازن ؛

2:التقليل من قيمة معوقات النمو الغير المتوازن ؛

3:امكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية؛

المبحث الثاني : إطار عام حول البطالة

تحظى البطالة في الوقت الراهن باهتمام بالغ على الصعيد المحلي و العالمي باعتبارها مشكلة أساسية اهرة عالمية لا يخلو منها المجتمع ، ويقترن الفقر بوجود بطالة ، و تكتسب البطالة في البلدان النامية اوضاعا سلبية خاصة ، حيث تزيد هذه المشكلة و اثارها بشكل مستمر مع وجود فجوة تتسع باستمرار بين عرض العمل الوفير و المتزايد و بين الطلب عليه.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البطالة

نعلم أن ظاهرة البطالة تتكون من عدة مفاهيم و هي لا تكمن في نوع واحد انما لها عدة انواع لذا سنبين في هذا المطلب مفاهيم وأنواع البطالة.

أولا:مفهوم البطالة:

يعني عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه بمعنى آخر بأنها الحالة التي يكون فيها المرء قادر و راغب فيه و لايجد العمل و الاجر المناسبين، اي تعطل غير ارادي عن العمل بالنسبة للفرد القادر على العمل، و لايجد عملا مناسبا[15].

كما عرفها بعض الاقتصاديين على أن البطالة فائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الاجور. يربط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملا يقومون بذلك و يسمى بأجر القبول. و بالتالي فان البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائدة في السوق .

[15] – نبيل مهدي الجنابي، عيسى محمد مهدي.(2014).البطالة و النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية (1990_2010)،مجلة القادسية للعلوم الدارية و الاقتصادية ، المجلد16 العدد2 ،ص15.

ف مكتب العمل الدولي العاطلين عن العمل بأنهم كل الأفراد فوق سن معين و بدون عمل و المستعدين للعمل و يبحثون عنه خلال فترة مرجعية، و لكي يعتبر باحثا عن العمل فانه لا بد للفرد من القيام بجملة من الخطوات منها تسجيل في مكتب البطالة، طلب العمل، التنقل الى اماكن العمل، مراجعة الجرائد و اعلانات العمل .....الخ[16].

_ و نجد مفهوم البطالة يقتصر على عدة تعاريف نذكر ثلاثة منها :

التعريف الأول :"تعرف على أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل و لايعملون بالرغم انهم يبحثون عن العمل بشكل جدي"[17].

التعريف الثاني:" تعرف على أنها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة و كمية العمل المأجور"[18].

التعريف الثالث :"يرى البعض على أنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثين عنه و لكن لم يجدوه"[19].

_ ويتم قياس البطالة كآلاتي

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

و تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين ة الراغبين فيه سواء كانو يعملون او لا يعملون، اذا : **الفئة النشطة = العاملون + العاطلة**

_ و يقصد بالعاملون كل من يشتغل عملا بدوام كامل او جزئي و حتى ان كان يعمل ساعة او ساعتين باليوم مقابل اجر عند الغير او في مؤسسة .

_ أما العاطلون فهم الافراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه،و لايجدون فرص عمل متاحة.

---

[16] _ عيسى محمد الغزالي .(2006).تحليل البطالة،جسر التنمية ،المعهد العربي بالتخطيط بالكويت، ص2.

[17] _عبد الرحمان يسرى .(2004).التظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية ،الدار الجامعة ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ،ص205.

[18] – محمد طاقة و حسين عجلان حسن.(2008).اقتصاديات العمل ،اثراء النشر و التوزيع ، الأردن،ص141.

[19] _محمد القريشي.(2007).اقتصاديات العمل ،دار وائل النشر ، الأردن ،ص183.

ثانيا: أنواع البطالة:

نجد البطالة تتكون من عدة انواع نذكر منها :

البطالة السافرة

في هذا النوع من البطالة نجد جزء من القوى العاملة غير ملتحق باي عمل ،رغم قدرته و استعداده و جديته في البحث عنه .و هنا تكون بطالة ارادية و اجبارية كما يلي :

أ_ البطالة الإرادية : و قد تكون البطالة ارادية حينما يكون الشخص مستعدا للعمل لكنه يرفض ما هو معروض لأسباب معينة.

ب_ البطالة الاجبارية : تعتبر البطالة الاجكارية عندما لا توجد وظائف لافراد من القوى العاملة رغم انهم مؤهلون و راغبون في العمل بالنوعية المتاحة في السوق و الأجر السائد فيه[20].

2:البطالة القسرية

يمكن تعريف البطالة القسرية بانها تعطل القوة العاملة الموجودة والقادرة و الراغبة في العمل و بالأجر السائد و يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة.

3: البطالة الدورية

تحدث هذه البطالة في فترة الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين الفترة و الاخرى، ذلك ان الاقتصاد في كل دول العالم يتعاقب عليه فترات من الازدهارو اخرى من الركود و الانكماش و الكساد ، ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا و يرتفع في فترات الكساد.أما في حالة الركود الاقتصادي ، فان ذلك يعني انخفاض الطلب الكلي و هذا ما يدفع الوحدات الانتاجية الى تقليص انتاجها ، ما يؤدي بالضرورة الى انخفاض الطلب على العمل و انخفاض الاجور و ظهور البطالة.

[20] – بن هليل سمية، رحال فاطمة الزهراء.(2015).آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة تيارت، ص16.

4:البطالة الإحتكاكية

يقصد بها البطالة المؤقة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة ،او سوق العمل او طبيعة العمل نفسها، فمن التغيرات التي تحدث دائما و باستمرار في سوق العمل ،انتقال العاملين من عمل الى اخر بغية تحسين امورهم المعيشية او ايجاد عمل اكثر تلاؤم مع مؤهلاتهم العلمية و المهنية.

5: البطالة الهيكلية

تحدث البطالة بسبب التغيرات التي تطرا على التركيب او الهيكل الانتاجي في الاقتصاد الوطني و يكون من نتيجتها انخفاض الطلب على المهن الذي يؤدي الى دخول اصحابها في هذا النوع من البطالة .

6:البطالة الموسمية

يتصف رواج بعض الانشطة الاقتصادية بالموسمية ، كالزراعة و بعض الصناعات كصناعة اجهزة التبريد و التدفئة ، فقد يزدهر نشاطها في مواسم دون اخرى .و تبعا لذلك يتاثر الطلب على القوة العاملة في تلك الانشطة ،و هذا يعني تلك القوة العاملة قد تواجه زيادة في الطلب عليها في بعض المواسم بينما تنخفض في مواسم اخرى .

7:البطالة المقنعة

يعرف هذا النوع من البطالة ، بانها التحاق عدد من القوى العاملة بوضائف معينة عليها اجورا ، على الرغم ان مساهمتها في العملية الانتاجية تقترب من الصفر ، و هذا يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العمال اكثر من حتجتها الفعلية، حيث ان سحب تلك القوى الفائضة قد لا تؤثر اطلاقا على حجم الانتاجية و الانتاج المخطط له.

8:البطالة المستوردة

و هي البطالة التي تواجه جزء من القوى العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد او احلال العمالة الغير محلية (العملة الاجنبية) في القطاع ، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حالة انخفاض الطلب على سلعة محلية معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة بديلة لها مستوردة .

المطلب الثاني :البطالة في النظريات الاقتصادية

ان مشكلة البطالة قديمة عانت منها كل الشعوب، و لحدة نتائجها و تأثيراتها في النظام الرأسمالي، دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد السياسي الى محاولة التعرف على العوامل و المتغيرات التي تؤدي الى ظهور البطالة و تفاقمها،الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد.

أولا: البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي

ركز الاقتصاديون الكلاسيكيون في طليعتهم ادم سميث، جون ستيوارت ميل و غيرهم في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية و تراكم رأس المال و النمو الاقتصادي و الطاقات اجية للاقتصاد، كما يركزون اهتماماتهم بالبعدين الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية، وان التحليل المستعمل لتحليل مستويات البطالة مبني على تفاعل الطلب و العرض وتوازن سوق العمل[21]. و الخلاصة هي أن عدم التوازن في سوق العمل (البطالة) ناجم عن مرونة السعر (الأجر الحقيقي)، حيث أنه محدد في مستوى غير توازني ولا يسمح بتعديل العرض و الطلب للوصول الى المستوى التوازني.و ينجم الطلب على العمالة عن سلوك تعظيم الربح (أو تخفيض التكاليف) من طرف المؤسسة تحت شروط السوق بالاحتكار. في اطار هذه المؤسسات فان الأسواق تتوازن، بحيث البطالة الناجمة عن تفاعل العرض و الطلب بطالة طبيعية.

[21] _بن هليل سمية،رحال فاطمة الزهراء، نفس المرجع السابق،ص29.

و بالتالي فان أحد طرق محاربة البطالة هو تخفيض مستوى البطالة الطبيعي عن طريق اصلاح مؤسسات سوق العمل، و جعلها تتناسب مع اقتصاد السوق التنافسي و اضافة طابع المرونة على معدلات الأجور الحقيقة. أما السبب الثاني فيرجع حسب المدرسة النيوكلاسيكية لابتعاد معدل الأجور عن مستواه التوازني نتيجة أخطاء توقعات التضخم، لأن العمال يفاوضون على معدل أجر اسمي حسب توقعات التضخم. و تؤدي أخطاء التوقعات الى ابتعاد معدل البطالة عن مستواه الطبيعي.

ولقد كانت البطالة عند كينز ترتبط بانخفاض مستوى الطلب الكلي و الشيء المميز لمفهوم البطالة هذه في تحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجروهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام حين لا يتعرضون على انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يتعرضون لانخفاض في أجروهم الحقيقة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء الأجر النقدي ثابتا.

و هاجم كينز القانون المنافذ الذي جاء به جون باتيست ساي، و فكرته القائمة على أن العرض يخلق الطلب و مستغلا أزمة الكساد العالمية كنهاية لذلك الفكرة، اذ يرى كينز أن سوق لا يتجه نحو التوازن التلقائي الذي يحقق الاستخدام الكامل كما كان يرى دعاة المدرسة الكلاسيكية، اذ يمكن أن يحدث التوازن في مستوى أقل من الاستخدام الكامل.و حسب نظرة كينز يعاني السوق من مشكلتين أساسيتين و لا يمكن معالجتهما بشكل تلقائي و هما:

- إحتمال أن يقع الاقتصاد في حالة الكساد و لفترة طويلة كما حدث في الثلاثينات؛
- يرى أن الاقتصاد غير مستقر، و قد يحدث خلاله حالة توازن تحقق الاستخدام الكامل.

و منه نستنتج أن العلاج الأساسي عند كينز للبطالة يتمثل في زيادة الطلب الكل

ي من خلال اتباع سياسات مالية توسيعية، و عليه فلا بد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة[22].

[22] –عيسى محمد الغزالي، نفس المرجع السابق،ص9.

ثانيا:البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

تركز هذه النظرية على (**نظرية الفرد الباحث عن العمل**)، و تحاول توضيح دور سلوك الأفراد في تحديد عدد العاطلين و تحديد اي أناس هم عاطلون. و ما هي أهمية نظرة العاطلين و محفزاتهم للخروج من البطالة و كيف تتأثر بالعوامل المالية و مؤسسات سوق العمل و سياسات الحكومة؟.وهل استراتجيات التوظيف تؤثر، و ماهي أهمية و كلات التوظيف في جلب المعلومات حول الوظائف الشاغلة و العاطلين؟.

الباحث عن العمل يستفيد من عملية البحث هذا، حيث أنها تمكنه من الحصول على وظيفة و الأجر المناسبين، و ترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف:

- الأولى:منها تتمثل في التكاليف المباشرة، مثل تكاليف اعلانات البحث عن الوظيفة و رسوم مكاتب التشغيل و تكاليف الانتقالات؛
- الثانية: ي التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة، اي الأجور المضحى بها خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة.

و تتوقف فترة البحث عن العمل و فقا لهذا التحليل على الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة لتحسن معلوماته بأحوال سوق العمل، و على قدرة الاعانة التي يحصل عليها المتعطل،و كذا الظروف اقتصادية في المجتمع، حيث تزداد فترة البطالة هذه كلما زاد الأجر المتوقع الحصول عليه، و زاد مقدار الاعانة التي يحصل عليها الفرد المتعطل و كذا في فترات الرواج الاقتصادي و هذا نظرا لثقة الأفراد في وجود عدد كاف من فرص العمل المتاحة و العكس صحيح.

و كما نجد أيضا جاءت (**نظرية اختلال التوازن**) التي تنطلق في تفسيرها للبطالة من فرضية و هي جمود الأجور و الأسعار في الأجل القصير،و لكن رغم ذلك لم تخلو نظرية الاختلال من بعض النقائص، حيث لم تشر الى السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لعلاج البطالة نظرا لوجود نوعين في شكل آني، فافتراض تجانس عنصر العمل يعني أن البطالة قد تكون كينزية أو كلاسيكية و لكن الواقع يشير الى وجود

أنماط مختلفة من عنصر العمل، كما أن ظهور نوعين من البطالة في آن واحد يؤدي الى تصادم بين الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية.

و ركزت هذه النظرية على (**نظرية تجزئة السوق**)و التي تنقسم الى فرعين وهما[23]:

السوق الرئيسي:نجد في هذا السوق المنشآت الكبيرة الحجم و المتبنية في استخداماتهما أنماط انتاجية تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة و كثيفة، بلاضافة الى احتوائها على مناصب عمل تتميز بدرجة كبيرة من المهارة بيث تسعى هذه المنشأت الى الاحتفاظ بهم نظرا للمهارات المكتسبة خلال فترة العمل بها، هذا السوق يتميز بعرض عمل أفضل و أجور عالية.

السوق الثانوي: بظروف معاكسة للظروف التي تتميز بها السوق الرئيسية، فهو يستخدم أساليب انتاجية بسيطة و مكثفة للعمل كما أنه يضم منشآت صغيرة الحجم، فضلا عن ذلك فان العمالة التي تنتمي الى السوق هم من الأفراد المهمشين كالنساء و الشباب و المهاجرين الذين يتقاضون أجور زهيدة و شروط عمل رديئة و مناصب العمل فيها غير مستقرة.

المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة

ان البطالة تعتبر مشكلة عالمية على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، فمن ناحية تعتبر مشكلة اقتصادية حيث تمثل اهدار للموارد الانتاجية، و من ناحية أخرى تعد مشكلة اجتماعية حيث تسبب في الكثير من المعانات للأشخاص غير الموظفين، و في هذا المطلب سنبين بعض الأثار المترتبة عليها كلاتي:

أولا: الأثار الاقتصادية

من بين نتائج ظاهرة البطالة انتشار الفقر، و الذي يعتبر من العوامل المشجعة للهجرة حيث يعتبر بعض الخبراء أن مشكلة الهجرة الى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية كبيرة، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤيدة الى الظاهرة الا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدة هذه الأسباب، و يتضح ذلك من خلال التباين المبير

[23] -لمتي محمد، نفس المرجع السابق،ص25.

الموجود في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين و التي تشهد غالبا الفقر، قلة فرص العمل، انخفاض الأجور و مستويات المعيشة.

أما فيما يتعلق للآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فعند ارتفاع معدلات البطالة فان الاقتصاد في الواقع يفقد العدد الكبير من السلع التي كان من الممكن أن يقوم العمال غير الموظفين من انتاجها، يعني هذا أن البطالة تمثل موارد انتاجية غير مستغلة استغلال كاملا و هذه الحالة ان وقعت فلا يمكن تعويضها بارجاع عجلة الزمن الى الوراء و لذلك فهي تمثل خسارة مادية للمجتمع و هدل في الموارد الانتاجية غير المستغلة. و نجد ايضا من بين الآثار الاقتصادية للبطالة هي انخفاض مستوى الدخل الشخصي و ما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية و انخفاض الانفاق الاستهلاكي و انخفاض حجم الادخار و ما قد ينتج عن ذلك من كساد و فائض الناتج الكلي للاقتصاد.

ثانيا: الأثار الإجتماعية و النفسية

للبطالة أثار نفسية سلبية على الشخص العاطل، حيث تؤكد بعض الاحصائيات أن هناك العديد من العاطلين عن العمل في معظم أنحاء العالم من جيل الشباب يعاني من الفقر و الحاجة و الحرمان، و تخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج أو عجز البعض الآخر عن تحمل مسؤولية أسرهم، كما تفيد التقارير العلمية أن للبطالة أثار سيئة على الصحة النفسية، حيث أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات و يشعرون دائما بالفشل، و أنهم أقل من غيرهم، اضافة الى ذلك الى انتشار القلق و الكآبة و عدم الاستقرار، و نتيجة لهذا التوتر قد تزداد بسبب الجريمة، كالقتل و الاعتداء، فضلا عما تمثله من هدر للموارد الكبير التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب و رعايتهم صحيا و اجتماعيا[24]، و نجد ان لها أثر في زعزعة الأمن السيايس و من ثم الاقتصادي بسبب المظاهرات و الاحتجاجات الشعبية نتيجة الضغوط النفسية و الاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة.

ن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر و بما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود و الانكماش الاقتصادي، يمكننا القول أن تكلفة

[24] _علواش وردة.(2015).ظاهرتا البطالة و التضخم- دراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980-2011)،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوره، جامعة الجزائر،ص16.

الانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة، و لهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي و التخفيض من حدته و السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستهم المالية و النقدية. هذا بالاضافة الى التأثيرات الايجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و المتمثلة في ارتفاع معدلات النمو و تحقيق مستوى معيشي أعلى للمجتمعات[25].

المبحث الثالث :العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

تؤكد العديد من الدراسات و البحوث على وجود علاقة ترابطية بين النمو الاقتصادي و تغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد . فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية ، الا ان التحليل النظري لايؤكد ذلك دائما، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية .انما نرى ان هذا التحليل لا يؤخذ بعين الاعتبار ان لم تثبة على الواقع .

وعليه نحاول في هذا المبحث الى تباين العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة و ذلك بتثبية على الواقع نظرية "اوكن" التي تبين لنا العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة مع توضيح اهم النتائج .

المطلب الأول : الإطار النظري

لم يول المنظرون اهتماما كبيرا لعلاقة النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الوطني مع البطالة، الا بعد أن عرض 'بول سام ويلسون' و 'روبرت سولو' نتائج أعمالهما التي تضمنت دراسات قياسية على الاقتصاد الأمريكي و ذلك في الندوة الثانية و السبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر[26]1959، و التي نشرت بعد ذلك في المجلة الاقتصادية الأمريكية في مايو 1960. أهم هذه النتائج كانت:

1:"حتى نحصل على معدل زيادة في الأجر يناسب معدل الزيادة في انتاجية الاقتصاد الأمريكي، أي 2.5% في السنة، يجب أن نقبل تكون في الاقتصاد الأمريكي على أساس معطيات القرن الحالي و على

[25] _نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف.(2006).الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان،ص249.

[26] _رمزي زكي.(1998).الاقتصاد السياسي للبطالة،تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة،عالم المعرف،الكويت،ص ص 364 365.

ضوء التجارب المكتسبة من بعد الحرب، معدل بطالة يتراوح بين 7 الى 9 بالمئة من اليد العاملة المدنية. يمثل هذا المعدل التكلفة التي نحن مجبرين على دفعها اذا أردنا أن تبقى الأسعار مستقرة في السنوات المقبلة"؛

2:" أما اذا أردنا الوصول الى معدلات منخفضة من البطالة في حدود3% في هذه الحالة لا بد من تحقيق مستويات عالية من الانتاج تبقى فيه الأسعار مستقرة تقارب حدود 4% _5% في السنة. يمثل هذا المعدل من التضخم التكلفة التي نحن مجبرين على دفعها اذا أردنا أن نحصل على مستويات عالية من الانتاج و مستويات عالية من العمالة أي مستويات منخفضة من البطالة خلال السنوات المقبلة".

3:"يظهر من خلال أبحاث 'سام ويلسون 'و 'سولو' أن العلاقة العكسية ليس فقط بين معدل البطالة و معدل التغير في الأجر النقدي و التضخم و انما هي أيضا بين معدل البطالة و معدل النمو الاقتصادي معبر عنه بالتغير في مستوى الانتاج.أصبحت تعبر علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالنسبة لهما على مخطط انسيابي لمستوى الناتج اللازم عند تغير في معدل البطالة".

و يظهر أن هناك علاقة متينة بين النمو الاقتصادي و تغير نسبة البطالة، غير أننا نجد عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 2% لا يؤدي بالضرورة الى انخفاض في نسبة البطالة ب2%.و كذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولاية المتحدة الأمريكية تخلق ثلاث مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي و لكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي.و اعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو و نسبة البطالة للبلدان أكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة الا أن نسب التغير تختلف و كذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل اقتصاد.

الجدول (1.1):تغير معدلات النمو و انخفاض نسبة البطالة في دول G7

الدول	كندا		فرنسا		ألمانيا		ايطاليا		اليبان		بريطانيا		أمريكا	
	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C

5.6	2.5	8.7	2.9	3.2	1.9	11.6	2.9	8.0	1.7	11.4	1.8	9.4	2.8	1995
5.4	3.7	8.1	2.8	3.4	3.5	11.6	1.1	8.7	0.8	11.9	1.0	9.6	1.6	1996
4.9	4.5	7.1	3.3	3.4	1.8	11.7	2.0	9.7	1.4	11.8	1.9	9.1	4.2	1997
4.5	4.2	6.3	3.1	4.1	-1.2	11.8	1.8	9.1	2.0	11.4	3.6	8.3	4.1	1998
4.2	4.4	6.0	2.9	4.7	0.2	11.4	1.7	8.4	2.0	1.07	3.2	7.6	5.5	1999
4.0	3.7	5.5	3.9	4.7	2.8	10.6	3.0	7.8	2.9	9.3	4.2	6.8	5.2	2000
4.8	0.8	5.1	2.3	5.0	0.4	9.5	1.8	7.9	0.8	8.5	2.1	7.2	1.8	2001
5.8	1.9	5.2	1.8	5.4	-0.3	9.0	0.4	8.7	0.1	8.9	1.1	7.7	3.4	2002
6.0	3.0	5.0	2.2	5.3	2.5	8.7	0.3	9.6	-0.1	9.4	0.5	7.6	2.0	2003
5.5	4.3	4.8	3.4	4.7	4.4	8.3	1.4	9.7	2.0	9.4	2.6	7.2	2.9	2004
5.4	3.5	4.8	2.5	4.5	2.3	8.2	1.9	9.5	1.8	9.0	2.3	6.8	3.1	2005

Source : *World bank.(2006).donnè du Bank mondial,CD 2005.*

تحليل التغيرات في معدل النمو الإقتصادي في دولG7 يبين أنه لا توجد علاقة نسبية بين ارتفاع معدلات النمو و انخفاض في نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة لا ترتبط مباشرة بانخفاض كبير أو بنفس النسب في البطالة. و في حلات أخرى يمكن ملاحظة أن إرتفاع معدل النمو لا يتوافق دائما بانخفاض في نسبة البطالة بل في حالات خاصة نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة رغم تحقيق نسب نمو إقتصادي إيجابية. فالاقتصاد الكندي مثلا حقق في سنة 2001 نسبة نمو 1.8 % مع معدل بطالة 7.2%،و3.4% مع معدل بطالة 7.7% سنة 2002.

هذا الاختلاف في طبيعة النمو المحقق و أثره على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان (خاصة النامية) تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعا ما مرتفعة، و لعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال ياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي الى تخفيض نسب البطالة(قانون اوكن).

فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبطة بما يسمى بصدمات العرض كزيادة انتاجية العمل و الذي عادة لا يؤدي الى خلق فرص عمل اضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الانتاجي لدى العمال الموجودين أصلا، و هذا النوع من النمو لا يتوافق عادة مع تخفيض كبير في نسبة البطالة. و الاتجاه الآخر مرتبط بزيادة كمية في الطلب على العمل الناتج عن زيادة الطلب الاجمالي، أي خلق مناصب عمل اضافية تؤدي الى تخفيض في نسب البطالة حسب طبيعة النمو المحقق.فالنمو المرتبطة بزيادة الانتاجية لا يمكن أن يؤدي الى تخفيض البطالة نسب كبيرة، و هذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن الهدفين متنافضين في نفس الوقت، هما زيادة الانتاجية و تخفيض نسبة البطالة. فارتفاع انتاجية العمل يؤدي الى زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد دون الحاجة الى توظيف يد عاملة اضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة.

هذه التناقضات في مجال تصور العلاقة بين النمو و البطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي للتخفيض البطالة أم لتحفيز النمو، و هل العلاقة المباشرة بين زيادة النمو و انخفاض البطالة تعني بالضرورة أنه لا فرق بين سياسة دعم النمو و تلك الموجهة للقضاء على البطالة، و لعل القصور في تصور العلاقة بين النمو و انخفاض البطالة و اعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته و مصدره يؤدي الى تخفيض البطالة، يشكل أحد أكبر النقائص في تصور السياسات الملائمة على البطالة[27].

المطلب الثاني:الإطار التجريبي

يعتبر قانون "اوكن" بمثابة الاطار التجريبي و النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة، و هذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي و الاجمالي الحقيقي و معدل البطالة، حيث توصل "اوكن" نتيجة دراسته قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1947و1960 و البطالة. تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الاجمالي و بين مستواه الممكن بثلاث نقاط، لتخفيض البطالة بنقطة

[27] –بن مريم محمد.(2011).أمثلية البطالة تحت قيد أمثلية النمو الاقتصادي وفق 'اوكن' حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، جامعة شلف،ص80.

واحدة. كما توصل في دراسته الى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين – 0.35و 0.4-[28].

و تعني العلاقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر (أنظر الشكل أدناه).

الشكل:(1.1)منحنى أوكن.

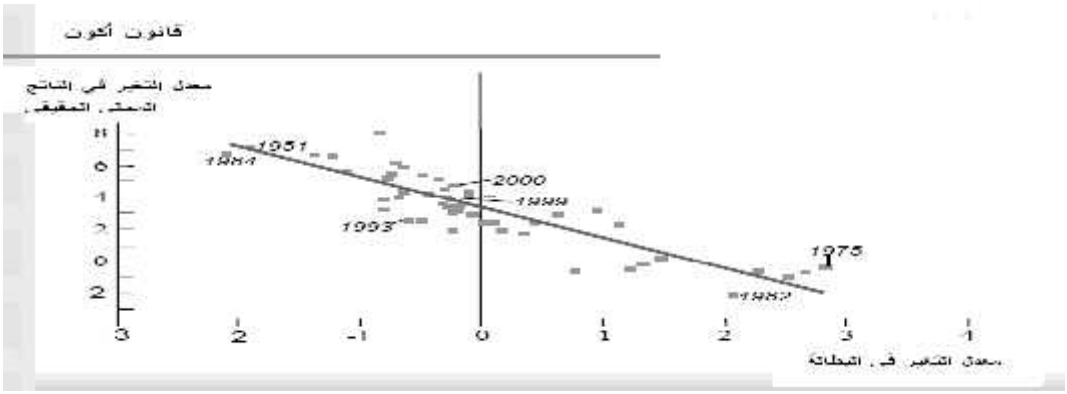

المصدر:بوصافي كمال.(2016).حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية،جامعة الجزائر،ص78.

و من قانون "اوكن" نجد بعض الدراسات التجريبية له التي يشمل فيها الأدب الاقتصادي التجريبي على العديد من الدراسات التي تم فيها تقدير مرونات البطالة بالنسبة للناتج (مقياس لأثر النمو الاقتصادي على البطالة) للعديد من الدول، أوضحت معظم هذه الدراسات أن مرونات البطالة تختلف من دولة الى أخرى، و من فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة، فقد توصل دراسة"*Revenga*" و"*Bentalia*" سنة 1995 الى وجود علاقة عكسية واضحة بين التغيرات في الناتج و التغيرات في معدل البطالة في عينة مكونة من 11 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(*OCDE*)، وأن هذه العلاقة تختلف بشكل معنوي من دولة الى أخرى من هذه الدول. قد كانت أقصى قيمة مقدرة لمرونة البطالة بالنسبة للناتج تخص المملكة المتحدة (-0.574)، بينما كانت أدنى قيمة مقدرة لهذه المرونة تخص اليابان(-0.098)،و أشارت نتائج دراسة "*Biyase*" سنة 2007 الى مرونات البطالة ارتفعت في منتصف التسعينات بالمقارنة بأواخر

[28]_مجدي الشوربجي.(2005). أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، جامعة شلف،ص ص 144،145.

السبعينات في ألمانيا و اليابان (فرنساو السويد) كما أشارت نتائج الدراسة أن القيمة المقدرة لمرونات البطالة (معامل اوكن) لكل من ايطاليا و السويد كانت موجبة خلال الفترة 1990-1995.

و أهدفت دراسة العلاقة بين البطالة و الناتج في فنلندا سنة 2001 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية سنة 2001 لعينة مكونة من 85 منطقة خلال الفترة 1990-1996 و أشارة نتائج هذه الدراسة الى الآتي:

1- ان العلاقة الآنية بين التغيرات في البطالة و نمو الناتج اختفت في أوائل التسعينات؛

2- هناك دليل تجريبي على استعادة هذه العلاقة في منتصف التسعينيات؛

3- اختلاف طبيعة العلاقة بين البطالة و الناتج من منطقة الى أخرى؛

4- الفروق القائمة في طبيعة العلاقة بين البطالة و الناتج من منطقة الى أخرى يمكن تفسيرها جزئيا الى الفروق في التخصص الصناعي بين المناطق محل الدراسة.

و قام "*Seyfried*" سنة 2005 بدراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة لعينة مكونة من 10 ولايات كبرى داخل الولاية المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2003 و أشارت نتائج الدراسة الى الآتي:

1:القيمة المقدرة لمعامل "اوكن" (مرونة البطالة بالنسبة للناتج) للولاية المتحدة الأمريكية ككل بلغ - 0.47 ول على هذه النتيجة من خلال تقدير نموذج الانحدار المجمع؛

2:القيمة المقدرة لمعامل "اوكن" تراوحت بين -0.3و -0.6 في الولايات محددة، وقد تم الحصول على هذه النتيجة من خلال تقدير نموذج انحدار لكل ولاية من الولايات محل الدراسة على حدا؛

3:هناك أثر موجب للنمو الاقتصادي على العمالة في معظم الولايات المكونة للعينة محل الدراسة باستعمال معطيات ربع سنوية[29].

[29] _مجدي الشوربجي، نفس المرجع السابق،ص ص، 145 146.

خاتمة

لقد طرح أحد المفكرين الاقتصاديين *Dudly Seers* سؤالا جوهريا وهو:" التساؤلات التي ينبغي أن تطرح حول تنمية بلد ما هي ماذا حدث للفقر ؟ ماذا حدث للبطالة ؟ ماذا حدث لعدم المساواة ؟ فاذا نفضت هذه العناصر الثلاثة من مستوياتها المرتفعة فبدون شك تمثل تلك الفقرة تنمية في البلد المعني أما اذا زادت احدى او كل تلك العناصر الثلاثة معا فسيكون من الغريب أن نسمي هذه النتيجة تنمية حتى وأن تضاعف نصيب الفرد من الدخل "،فقد كان من الصعب على الاقتصاديين تحديد موحد لمفهوم النمو و نرى أيضا أن البطالة هي جزء يؤثر على النمو و التنمية الاقتصادية،و هي احدى المشكلات الكبيرة التي تشكل مظهر نتاجا للأزمة الاقتصادية في العالم ،و تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة تتطلب عدة دراسات.

فقد قمنا في هذا الفصل بتحديد العلاقة بين المتغيرين هما البطالة و النمو من الجانب النظري و التطبيقي،و اسنادا للجانب النظري للنمو نرى ان النمو يعتبر الشرط الضروري في الحياة بالنسبة للدول المتقدمة لكن مع ذلك نجد مشكلة البطالة باتت الشغل الشاغل لكل الدول سواءا نامية او متقدمة .

و اما من الناحية التطبيقية ،فعل طول فترة دراسة معاملات اوكن كانت سالبة ،تعني هذه أنه هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و البطالة ،و هو ما أقره اوكن في دراسته على الولاية المتحدة الامريكية. و لقد أصبحت تعبر علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالنسبة لبعض العلماء الاقتصاديين على أنها مخطط إنسيابي لمستوى الناتج الازم عند تغير معدل البطالة .

مقدمة

إن الجزائر كباقي دول العالم الثالث لقد ظلت تشاهد تدهورات على مستوى إقتصادها، و هذا راجع أساسا إلى نتيجة سوء التسيير الإقتصادي و كذا قصور الأنشطة الإقتصادية إلى إستعاب الفئة النشطة، و نجد أيضا أن الإقتصاد الجزائري مرى بعدة مراحل أهمها مرحلة التسعينات التي تميز البلد فيها بفترة إنتقالية نحو إقتصاد السوق و هذا ما جعل الجزائر تتجه نحو الصندوق النقد الدولي من أجل أن تحمي إقتصادها من التدهور. واجهت الجزائر صعوبات كبيرة على مستوى إقتصادها، مما أدى بها القيام بتجربة لإصلاحات الإقتصادية التي تخدم المجتمع في ك من المجال المالي والنقدي، و رغم كل ما قامت به من ل خروجها من أزمة المديونية الخارجية، فلا تزال الجزائر بعيدة جدا من الإقتصاد العالمي، و لأنها تجد صعوبات و إختلالات في مجال التنافسية الإقتصادية العالمية، و هو الأمر الذي يتطلب تحديد الأولويات الطاقوية و توضيح حركة التصنيع داخل الاقتصاد الوطني و بالاضافة الى ذلك المصدر و العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي و ما مدى مساهمته في تحقيق الخدمات ،و ذلك مقارنة بالتطور السريع و التكنولوجي وتحديد الاتجاهات التي تدعم الاقتصاد الوطني في السوق العالمي .

و سنحاول في هذا الفصل و الذي هو دراسة الواقع الإقتصادي للجزائر كما يلي:سيعرض لنا المبحث الأول واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني وضعية الاقتصاد الجزائري في التسعينات،و في الأخير الذي هو المبحث الثالث الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينات.

المبحث الأول:واقع تنافسية الإقتصاد الجزائري

إن التقرير التنافسي للاقتصاد جاء من أجل تقييم العوامل المساعدة على الانتاجية و الرخاء و النمو الاقتصادي في 137 بلدا، حيث أبان ذات المصدر على أنه بعد عشر سنوات من الأزمة المالية العالمية لا يزال القطاع المالي ضعيفا.و في المقابل اتضح أن الكثير من البلدان استطاعت أن تجني الفوائد من الابتكار، غير أن الطريق لا يزال بعيدا للاستفادة القصوى من هذه المنافع، و الجزائر واحدة من هذه الدول لذا سنقوم في هذا المبحث بدراسة واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول:مرتبة الجزائر حسب التقرير التنافسية العالمي

لقد أحرزت الجزائر في المرتبة 86 متقدمة برتبة واحدة، حسب ما جاء في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016/2015،الذي أصدره المنتدى الإقتصادي العالمي الكائن مقره بجنيف، المتقدمة برتبة واحدة بعد أن كانت في المرتبة 87، و تقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل (المرتبة 87)في 2016 و هي بعيدة عن تلك التي إحتلتها في سنة 2014(المرتبة 79)، و لكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلتها السنوات الماضية، حيث إحتلت (المرتبة 100)سنة 2013و(المرتبة 110)في سنة 2012، و من النقاط التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري فقد عدد التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الإدخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالميا)، و نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالميا) و كما نجد سجلت الجزائر سنة 2001إلى2015 معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي نسبة 553 بالمئة كمتوسط سنوي، و هو معدل نمو ضعيف يوضح بأن الجزائر لم تتمكن خلال هذه المدة الزمنية من تسجيل معدل نمو إقتصادي يتجاوز 07 بالمئة سنويا حتى يمكن القول بصدد تحقيق النمو الإقتصادي المستديم، و يعود سبب ذلك إلى عدم جدوى سياسة دعم و تحفيز الطلب الكلي، وكما ساهمت مؤشرات التربية و التعليم في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالميا)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري و خاصة الشفافية و السياسات المنتهجة(المرتبة 121 عالميا)، و فعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالميا)، و نوعية المنشآت المطارية (المرتبة 107 عالميا)، و عجز الميزانية (المرتبة127 عالميا)و القواعد المطبقة على الاستثمارات

الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالميا)،كما كان للخدمات و المؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية(المرتبة 126عالميا)، أما فيما يتعلق المسح حول جودة مناخ الأعمال في الجزائر فجاء على رأس المشاكل التي تعاني منها المستثمرين و أصحاب المؤسسات عدم كفاءة الإدارة العمومية.و قد إحتلت مرتبة مشكلة الولوج للتمويل في (المرتبة 03عالميا)، غير أن الملاحظة أن نسبة التضخم بدأت تلقى بثقلها على مناخ الأعمال، حسب إستطلاع آراء أصحاب المؤسساتي بحيث إحتل في (المرتبة 04عالميا)، و هذا ما يوحي ببداية تأثر مناخ الأعمال بالأزمة الإقتصادية التي تمر بها الجزائر.

و يعتمد مؤشر التنافسية العالمية في تقييمه للإقتصاديات على ثلاث فئات من العوامل التي تؤثر على التنافسية و هي العوامل المؤسسية، النجاعةو الإبداع، و لكل فئة من هذه العوامل مؤشرات ثانوية من قبيل المؤسساتي و الهياكل القاعدية، و محيط الإقتصاد الكلي و التربية و التعليمي و الأسواق المالية و حجم السوقي و الإبداع.كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول2.1مرتبة الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي(2015-2014)/(2016-2015):

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2015-2014		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2016-2015		
	المرتبة (1-144)	النقاط (1-7)	المرتبة (1-140)	النقاط (1-7)	فرق الأداء
تصنيف التنافسية الإجمالي	79	4.1	87	4.0	8
المتطلبات الأساسية	65	4.6	82	4.4	17
1-مؤشر المؤسسات	101	3.4	99	3.5	+2
2-مؤشر البنية التحتية	106	3.1	105	3.1	+1
3-مؤشر الاقتصاد الكلي	11	6.4	38	5.3	27
4-مؤشر الصحة و التعليم	81	5.6	81	5.6	0

معززات الكفاءة	125	3.3	117	3.4	+8
1-مؤشر التعليم العالي و التدريب	98	3.7	99	3.7	1
2-مؤشر كفاءة سوق السلع	136	3.5	134	3.5	+2
3-مؤشر كفاءة سوق العمل	139	3.1	135	3.2	+4
4-مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.7	135	2.8	+2
5-مؤشر الاستعداد التكنولوجي	129	2.6	126	2.6	3
6-مؤشر حجم السوق	47	4.4	37	4.7	+10
عوامل التطور و الابتكار	133	2.9	124	3.0	+9
1-مؤشر تطور بيئة الأعمال	131	3.2	128	3.3	3
2-مؤشر الابتكار	128	2.6	119	2.8	+9

Source : Based on World Economic Forum; *The Global Competitiveness Report*: 2014-2015, 2015-2016; www.weforum.org/gcr

و حسب معطيات الجدول أعلاه فان النتائج تشير إلى:

1:ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعا قدر ب8 مراتب عن سنة2015/2014و السبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2016/2015، و التي نبرزها فيما يلي:

مؤشر المؤسسات: حسب هذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 99 و بعلامة 3.5 من سبعة في تقرير سنة 2016/2015 مقارنة ب101 في عام و بذلك لم تحقق تقدما كبيرا فيما يخص هذا المؤشر نظرا لتراجع أغلب المؤشرات المكونة له.

مؤشر شفافية السياسات الحكومية :و التي كان ترتيب الجزائر فيها خلال التقرير الأخير 107، حيث تراجع ترتيبها حسب هذا المؤشر الفرعي ب 15 مرتبة.

مؤشر البنية التحتية:فقد احتلت الجزائر المرتبة 105 بعلامة 3.1 لتقرير 2015 مقابل 106 بنفس العلامة لعام 2014 و هذا يرجع إلى التغير الطفيف الحاصل في مؤشر جودة البنى التحتية للموانئ و الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 111 بعدما كانت 117في سنة 2014-2015، و كذلك حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرق و المواصلات و الذي قدر ب 107 مرتبة ليحقق المرتبة 105 سنة 2015-2016.

مؤشر الاقتصاد الكلي:و من الملاحظ أن هناك تراجع في هذا المؤشر من المرتبة 11 خلال 2014-2015 إلى المرتبة 38 سنة 2015-2016 ليسجل تراجعا قدر ب 27 مرتبة و السبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، أما فيما يخص مؤشر الصحة و التعليم فسجل ثبات ملحوظ خلال السنتين و الذي قدر ب 81 مرتبة.

2:ترتيب الجزائر حسب معززات لكفاء الاقتصاد: بالنسبة لهذه المجموعة فلقد سجلت الجزائر تقدما ضئيلا ب 8 مراكز حيث كانت ضمن المرتبة 125 خلال العام 2014-2015 لتتقدم إل الرتبة 117 خلال العام 2015-2016، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد على الكفاءة و الفعالية في استخدام الموارد و ليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية و البنية التحتية الجيدة ، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تقدما كمايلي:

مؤشر التعليم العالي و التدريب:لقد سجلت الجزائر المرتبة 99 مقارنة بالمرتبة 98 في عام 2014-2015 متراجعة برتبة واحدة و يرجع هذا التراجع الطفيف لتراجع المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.

مؤشر كفاءة السوق السلع: فنلاحظ تقدم مقدر بمرتبتين فقد احتلت المرتبة 136 في 2014-2015 لتكون 134 في 2015-2016 و هي مرتبة متدنية و لا ترقى إلى المستوى المطلوب و هي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، ثم نأتي لمؤشر كفاءة السوق و الذي حقق تقدما قدر ب 4 مراتب فبعدما كان 139 في 2014-2015 ليصبح 135 في عام 2015-2016 و السبب في ذلك يعود إلى التقدم البسيط في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر و لعل من أبرزها مؤشر الأجور و الإنتاجية حيث تقدم ترتيب الجزائر بمرتبة واحدة لتحتل المرتبة 122 مقارنة بالمرتبة 123 في العام 2014-2015.

مؤشر تطور الأسواق المالية: فاحتلت الجزائر المرتبة 135 من بين 140 دولة مشاركة في التقرير متقدمة بذلك بمرتبتين عن ترتيب العام 2014-2015، و يرجع هذا التغير الطفيف للتغير بعض المؤشرات الفرعية، و بالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر و على هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

مؤشر جاهزية التكنولوجيا:لقد احتلت الجزائر المرتبة 126 بحيث تقدمت ب 4 مراتب بعدما كانت 129 و هذا يرجع للتقدم البسيط في المؤشرات الفرعية، و قد حققت الجزائر تقدما مقدرا ب 10 مراتب و ذلك في مؤشر حجم السوق فبعدما كانت في المرتبة 47 في عام 2014-2015 لتصل إلى 37 عام 2015-2016، و على العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعتبر من بين المحفزات على الاستثمار، لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات و الخدمات الجزائرية و ذلك لمحدودية السوق المحلية.

3:**ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل التطور و الإبداع:** لقد تقدم ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة ب 9 مراتب مقارنة بترتيب العام 2014-2015 لتحتل بذلك المرتبة 124 من بين 140 مشاركة في التقرير، و السبب في ذلك يعو إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

مؤشر تطور بيئة الأعمال: فقد سجل تقدم طفيف ب3 مراتب ليصل إلى المرتبة 128 في الترتيب العام أما فيما يخص مؤشر التطور و الابتكار فقد حقق تقدما ب 9 مراتب ليسجل المرتبة 119 خلال عام 2015-2016 مقارنة بترتيب عام 2014-2015 و الذي كان 128، حيث تقدمت مؤشراته الفرعية حيث يرجع هذا للتغير الحاصل في المؤشرات الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات و المؤسسات الصناعية في البحث و التطوير الذي تقدم بمرتبة واحدة ليسجل المرتبة 136 و كذلك تقدم مؤشر القدرة على الابتكار ب 17 مرتبة المرتبة 126 في 2015-2016.

المطلب الثاني :سياسة تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

إنه لا يمكن للاقتصاد الجزائري المساهمة بقوة و بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي و المساهمة في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية ضمن القوى الاقتصادية العالمية الا من خلال بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية و

منتجة للثروة و ليس فقط الاعتماد على المحروقات، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات و تغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية حمائية الى اقتصاد السوق ع ملية شاقة و صعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات و استراتيجيات بهدف الرفع من قدرتها التنافسية،وأن تأخذ هذه الاستراتيجية في حسبان عناصر البناء و عوامل النجاح و من أهم السياسات التي تسعى لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري نذكر منها [30]:

1:إستقطاب الإشتثمار الأجنبي و تشجيع الإستثمار المحلي:التركيز على الجهد الاستثماري حول القطاعات الراكدة كالسياحة و الصناعة بجميع فروعها و هذا يعني اللجوء الى استثمارات ضخمة في القطاعات الراكدة بادراج الأسلوب التشاركي فقطاع السياحة مثلا لا يزال قطاع غير مشغل لا تتعدى مداخيله 200 مليون دولار و تحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا مقارنة مع تونس المرتبة 38 عالميا كما عدد السائحين لا يتعدى نصف مليون أجنبي سنويا في حين يختزن العام 800 مليون سائح، و بالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

2:العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام:استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسات الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحولات و دعم الطبقات المحرومة،وذلك لتحسين مناخ الأعمال و عصرنة الادارة الاقتصادية و مكافحة البيروقراطية و اطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

3:تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:يتطلب بناء قوة اقتصادية تنافسية جزائرية، و ذلك بتحقيق قيمة مضافة صناعية عالية خارج قطاع المحروقات تسمح أولا بالتلبية الدائمة و المستمرة للطلب الكلي للمنتوجات الصناعية في الجزائر،و تسمح ثانيا بخروج الجزائر نهائيا من التقسيم الدولي للعمل المبني أساسا على تصديرها الوحيد للمحروقات، و تجعلها قوة اقتصادية تصديرية للمنتجات الصناعية نحو باقي العالم .

1_ريحان الشريف،هوام لمياء.(2013).دور مناخ الإستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة العدد36،ص90.

4:تطوير سوق العمل الجزائري: العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص محلي أو الأجنبي و هذا ما أدى بالجزائر بالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و بالموازاة مع انضمام الجزائر الى هذه المنظمة يفتح مجالا و يحفز أكثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و بالتالي هناك امكانية لتعويض الجزائر ما فقدته من رسوم جمركية بانضمامها الى هذه المنظمة و فتح سوقها على الأسواق العالمية.

5:الإهتمام و السعي إلى تطوير العلوم و التكنولوجيا: يعود ضعف الأداء الاقتصادي التنافسي الى عدم الاعتماد على العلم و الفكر الاقتصادي و نخبة الكفاءات الاقتصادية و التسييرية الجزائرية،و لهذا تحتاج الجزائر الى دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية و دعم المؤسسات الصغيرة.

6:تغيير سلطة اتخاذ القرار للادارة المركزية: لذا و لأجل التمكن من تجسيد الطموحات و الأهداف الكبيرة التي سيتم رسمها المتمثلة في بناء قوة اقتصادية تنافسية و منتجة للثروة ،فان الأمر يتطلب بشكل حاسم تغيير سلطة اتخاذ القرار و اختيار فريق جديد يتولى هذه السلطة و الذي يجب أن يتكون أساسا من نخبة الكفاءات الاقتصادية الجزائرية و يجب أن تعهد الى هذا الفريق الجديد مهمة رسم و بناء استراتيجية جديدة.

7:المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية: ذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة و بالتالي اقتراح طرق التقوية و الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات و الاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام. فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة و الإطارات[31].

2- ريحان الشريف،هوام لمياء، نفس المرجع السابق، ص90.

المبحث الثاني:وضعية الإقتصاد الجزائري في التسعينات

، تعثر الجزائر في تسديد ديونها و أعبائها مما جعلها تتجه نحو نادي باريس لاعادة جدولة ديونها و استراد الثقة الائتمانية لها و ذلك بضرورة التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، كشرط مسبق لأي تفاوض، و تم التوقع على عدة برامج تخص الاصلاح الاقتصاديين الجزائر و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و ذلك لاعادة بناء الهيكلة في الحياة الاقتصادية[32].

المطلب الأول: برنامج الإستقرار الإقتصادي

و إن هذا البرنامج يشمل ثلاث برامج سنوضحهم كالأتي:

أولا:برنامج التثبيت الاقتصادي الأول سنة 1989/05/31الى1990/05/30

ن العلاقة بين الجزائر و صندوق النقد الدولي أدى بها الى وجود مجموعة من الاتفاقيات بينهما، البعض منها قد نفذ جزئيا و بعض الاخر لم يجد مجالا للتطبيق، و نجد أن هذا البرنامج لقد نال حظه من التطبيق، ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهة الجزائر في نهاية الثمانيات و مع توقف منح القروض على التوصل إلى إتفاق مع الهيئات المالية الدولية، مما أدى بالجزائر اللجوء الى صندوق النقد الدولي من أجل زيادة المديونية الخارجية مع تطبيق شرطية الصندوق النقد وذلك بتطبيق السياسة النقدية و تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار .....الخ مما و عليه تم صدور قانون النقد و القرض[33].

ثانيا:برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني سنة1991/06/03الى1992/03/30

إن لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي مرة ثانية من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسة الاصلاحات الاقتصادية من أجل ايجاد التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي و عليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الاجراءات و هي :

- إصلاح المنظومة المالية للبنك المركزي ؛

[32] _ انضمت الجزائر الى مؤسسة صندوق النقد الدولي 1963/03/26وكانت حصتها تقدر ب623.1مليون سحب خاص.

[33] _قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990يتعلق بقانون النقد و القرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد16 في 18أفريل1990.

- تخفيض قيمة سعر الصرف و اعادة الاعتبار للدينار الجزائري ؛
- تحرير التجارة الخارجية و الداخلية ؛
- تشجيع الادخار و تخفيض الاستهلاك.

و منه نجد من هذه الاجراءات الصادرة أن الجزائر عازمة على تطبيق الاصلاحات المفروضة من قبل الصندوق النقد الدولي و قد تم تحقيق ما يلي :

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي و ذلك الى غاية جويلية 1992؛
- اصدار بعض التشريعات[34] تخص التجارة الخارجية و الداخلية ؛
- اصدار مراسيم تخص النظام المالي ؛
- تشجيع الاستثمار الخارجي و فتح المنافسة الأجنبية؛
- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379مليار دولار سنة 1990 الى 27.67 مليار دولار سنة 1991الى 26.7مليار دولار سنة 1992.

ثالثا :برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994الى مارس 1995

ان انخفاض سعر البترول أدى الى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية و مما أدى اللجوء الى المديونية الخارجية و تضخم حجم ديونها جعل الجزائر تستدين لاسترداد الموارد الغذائية مما ألحق أضرارا كبيرة و بالتالي ضت الجزائر اللجوء الى اعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص 21% من الناتج المحلي الوطني لسد خدمة الديون سنة 1990[35].

كل هذه المشاكل أدت بالجزائر الى وضع استراتيجية اقتصادية ترمي الى الدخول الى اقتصاد السوق و التخفيض من المشاكل الاجتماعية كالبطالة و السكن وافق صندوق النقد الدولي على هذه الاستراتيجية و

---

[34] _ المرسوم التنفيذي رقم 90-145 المؤرخ ماي 1990 يتضمن تطبيق 125 من قانون رقم 89-26 مؤرخ 1989/12/31 متضمن قانون المالية.

[35] _مدني بن شهرة.(2008).الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار للنشر و التوزيع،عمان،ص138.

ذلك بمنحه سياسة مالية مقدرة ب 737.5 مليون حقوق سحب خاص، و تخصيص 1مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، و تم ابرام عدة اتفاقيات من أجل اعادة جدولة الديون حسب الجدول التالي :

الجدول2.2: إعادة جدولة الديون

السنة	البلدان الدائنة
سبتمبر1994	هولندا،النمسا، كندا،فرنسا.
أكتوبر1994	بلجيكا،فيلندا،اسبانيا،برتغال.
نوفمبر1994	دانمارك،ألمانيا،سويسرا .
ديسمبر1994	السويد،الولاية المتحدة الامريكية،اليابان،بريطانيا،النرويج.
مارس1995	ايطاليا.

المصدر: مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق،ص138.

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي

على الرغم من الأثار السلبية التي ستنجم عن برنامج التعديل الهيكلي من الناحية الاجتماعية فقد تم تطبيقه بداية من سنة 1995 قصد وضع حد للمسار التضخمي و للعجز الملازم لميزان المدفوعات، بمختلف مكوناته، نتيجة لارتفاع خدمات الديون و بالتالي اتسعت البطالة في أوساط الشباب الذي تقل أعمارهم عن 30سنة، حيث وصل معدل البطالة الى 27% سنة 1994 و أصبح الفقر يمس أكثر من ربع السكان.و من خلال ذلك نجد أهم مظاهر الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني و التطرق اليها سوف يظهر بشكل غير مباشر الأسباب و الدواعي التي كانت تقف وراء تبني اصلاحات التعديل الهيكلي و الذي تم تحت اشراف صندوق النقد الدولي.

أولا:أزمة الديون الخارجية :و من أهم الدواعي التي استوجبت تطبيق الاصلاحات هي أزمة تسديد الديون الخارجية حيث انتقل من 19.37 مليار دولار أمريكي سنة 1980 الى 26.6 مليار سنة

1989، ليستقر نسبيا عند بداية التسعينات، و لكن ارتفعت خدمة الدين من 76.8 % سنة 1988 مقارنة باجمالي الصادرات الى 82% سنة 1993.

ثانيا: ارتفاع معدل التضخم:و لمعالجة هذا المسار التضخمي تم الاعتماد على برامج كلاسيكية تستدعي لامتصاص فائض السيولة، و اضافة الى اجراءات أخرى تهدف الى الحد من الطلب الكلي و جعل العرض الكلي أقل تقلصا[36].

ثالثا: اختلال توازن ميزان المدفوعات: منذ صدمة النفط سنة 1986 تم اختلال ميزان المدفوهات، أدى الى تدهور معدلات التبادل التجاري بسبب ارتفاع الواردات مقاترنة بالصادرات.

رابعا: الرصيد السلبي للخزينة: ان تحمل الدولة لأعباء مالية كبيرة تمكنت في سياسة الدعم المالي للمؤسسات العمومية العاجزة، أدى الى العجز النقدي للخزينة.

خامسا: سلبية المدخرات :بدأت مع بداية الأزمة سنة 1986، يعود الى زيادة عدد السكان و نقص مصادر تمويل المشاريع الاقتصادية.

لقد ساهمت هذه العوامل و غيرها في تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، و التي نتج عنها اصلاحات جذرية من أولو تها استعادة التوازنات الاقتصادية، و كون أن البطالة و التشغيل أكثر عرضة للتأثر بهذه البرامج فيجب علينا التركيز على سوق العمل الذي شهد اختلالات كبيرة فترة بداية الاصلاح و سيوضح الجدول التالي تطور سوق العمل للفترة 1997/1994.

الجدول3.2:تطور سوق العمل للفترة 1997/1994(الوحدة،وحدة واحدة).

البيان	1994	1995	1996	1997

7_ ناصر دادي عدون،عبد الرحمان العايب.(2010). البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،ص 198.

طلبات العمل المسجلة	142.808	168.387	134.858	163.800
ذكور تتراوح أعمارهم16_25	59.592	56.343	45.698	28.142
اناث	20.635	25.155	22.488	21.944
عروض العمل المسجلة	44.149	48.695	36.768	27.934
القطاع العام	33.737	37.974	28.823	22.053
القطاع الخاص	8.305	8.175	6.460	5.028
القطاع الأجنبي	2.107	2.546	1.485	853.000
الوظائف الفعلية	36.985	41.463	32.090	24.830
الوظائف الدائمة	12.806	11.578	6.114	5.090
الوظائف المؤقتة	24.179	29.885	25.976	19.740

Source : *MTPSFR, ANEM, Gestion du marché du travail, 1998p26.*

ملاحظة: نلاحظ من الجدول ما يلي :

1: زيادة طالبي العمل في الفترة الممتدة من سنة 1994 الى 1995 و لبدأت بالانخفاض سنة 1996 ثم ارتفع سنة 1997؛

2: انخفاض عرض العمل بأكثر 50% و يبقى القطاع العام هو الموفر الأكبر لهذه الوظائف؛

3: نجد مساهمة القطاع الأجنبي منخفض مقارنة بما يوفره من مناصب شغل في دول أخرى مثل: تونس، مصر، مغرب.....الخ.

المطلب الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

لقد عانى الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة خاصة منتصف الثمانيات من أزمات كبيرة جراء انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية و هذا ما كان عليه خلال فترة التسعينات، حيث نجد أنه اقتصاد فتي و حديث الاستقلال، و هكذا و نظرا لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد، شرعت الجزائر بوضع اصلاحات اقتصادية و ذلك للانتقال من اقتصاد موجه مركزيا و اداريا الى اقتصاد أكثر تفتحا.وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر.

أولا:الاجراءات الموضوعية التي قامت بها الجزائر

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الاصلاحات خلال مرحلة برنامج التعديل الهيكلي نذكر أهمها:

1:اصلاح المنظومة المالية: وقد اتخذت الاجراءات التالية:

- اعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار؛
- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة و خاصة المنتجات البترولية سنة 1997 مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من (05%) الى(33%)؛
- استبدال علاوة البطالة بنظام ذو منفعة حددت قيمتها 12.000 دينار جزائري؛
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1997؛
- انشاء صندوق وطني للتأمين على البطال ة الغاء تعويضات تصريح العمال.

2:الاصلاح النقدي و المالي :ارتكز برنامج التعديل الهيكلي في هذا الجانب على الاجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة أي تكاليف النقود بالاضافة الى تنظيم القطاع المالي.

3:تحرير الأسعار:قامت الجزائر بتحرير معظم الأسعار و منها الفلاحية الوسيطية و مواد البناء.

4:التجارة الخارجية:ان تسوية سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية للاصلاحات حيث ركزت الجزائر اعتماداتها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية و الغاء احتكار الدولة لعملة

استيراد المواد الاستراتيجية الى جانب تشجيع القروض من أجل الاستراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص.

5 القطاع الخاص و اصلاحات المؤسسات العمومية:هناك اجراءات أخرى صاحبت الاصلاحات الاقتصادية تهدف الى ترقية القطاع الخاص من جهة و ادخال اصلاحات على المؤسسات العمومية، اذ أن تشجيع الاستثمار الخاص تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لعام 1994، وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص و مساهمتها في رأس المال المؤسسات العمومية و هذا في حدود (49%) ثم توسعت هذه المساهمة و أصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة، حيث كان أول برنامج لعملية الخوصصة في أفريل من سنة 1996 مدعما من طرف البنك العالمي، حيث عرضت 200 مؤسسة عمومية في مجال الخدمات لعملية الخوصصة[37].

ثانيا:مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

ان اشكالية المديونية الخارجية، لب الأزمة الاقتصادية في الجزائر جعلت من عملية الاصلاحات عملية معقدة و المطروحة في احتمالين هما:

الانتقال من النمط التسييري الى الاصلاحات دفعة واحدة بجذرية و شمولية و هذه الخطوة تخلو من الخطواة، و أما التحول اليها عن طريق التدرج و من هنا نطرح أمامنا عملية ترتيب أولويات العمل و المراحل، و لقد اختارت الجزائر خيار التدرج في تحقيق التحول الاقتصادي، من خلال جملة من الخطوات و المراحل المتسلسلة التي شرعتها في تطبيقها منذ الثمنينات و هي كما يلي:

1: اعادة الهيكلة:لقد اختارت الجزائر نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف و قد شرع في استثمارات ضخمة في ميدان لصناعات المصنعة المتمثلة في الحديد و الصلب، صناعات طاقوية، المحروقات و البيروكيمياء لما لها من تأثير في باقي الصناعات الأخرى.

8_شلالي فارس.(2005).دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال 2004/2001،رسالة ماجستر،جامعة الجزائر،ص ص 89 .93

فان الهدف من برنامج اعادة الهيكلة هو التحكم في التسيير الاقتصادي و الوصول بالمؤسسة الى توازن مالي مستقل و مستقر، غير أن هذه الاصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة و المسطرة.بل زادت من فوضى التسيير، الشيء الذي شجع على التفكير في الاصلاحات الاقتصادي يمس هذه المرة الجانب التسييري للمؤسسة العمومية، بغية الانتقال من اقتصاد مسير بشكل اداري و مركزي الى اقتصاد اليات قوانين العرض و الطلب[38].

2:استقلالية المؤسسات:ان استقلالية تعني اعطاء حرية المبادلة لمسيري العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية اي المؤسسات في التسيير.ويقم الاصلاح الاقتصادي الجديد من خلال استقلالية المؤسسات على جملة من الأركان و المبادئ تطبع المؤسسة العمومية الاقتصادية بعدة خصائص تميزها عن الأساليب و أنماط التنظيم السابق.

و من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من المشروع الاصلاحي "استقلالية المؤسسات"لجأت الدولة الى انشاء أجهزة تتكفل بتجسيد الاستقلالية من خلال صناديق المساهمة.

3:صناديق المساهمة:وهي صناديق على النوع الأول، و تختلف عن المؤسسات العمومية الأخرى في كونها تختص في ميدان واحد ألا و هو تسيير القيم المنقولة فهي عون انتمائي للدولة تستند اليها رؤوس الموال العامة تتولى تسييرها، وقد كان الغرض من انشاءها هو تحقيق الاستقلالية و القضاء على قيود الوصاية، و كما نرى أن الاصلاحات الاقتصادية السابقة، اعادة الهيكلة و استقلالية المؤسسات اتصفت بعدم الثبات و الغموض، و لم تحقق النتائج، و هذا ما أدى بالمسؤولين الى التطرق لعملية الخوصصة.

4:الخوصصة: هي عبارة عن حلقة من سلسة اصلاحات اقتصادية طويلة تهدف الى ابعاد الدولة عن التدخل الاقتصادي و فتح المجال لاقتصاد السوق، و قد كان الهدف الأساسي المرجو من عملية الخوصصة، و هو التأثير على العرض الكلي بدلا من التأثير على الطلب الكلي، ذلك يعني العرض زيادة معدلات الاستثمار و بالتالي زيادة فرص العمل، التي تصحب زيادة في الدخل التي تتحول بدورها الى زيادة في الطلب فينشط الاقتصاد كله.

[38] _عبد الطيف بن شنهو.(1980).التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط،ديوان المطبوعات الجزائرية،ص 203.

ملاحظة: ان أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التباعية الاقتصادية و النمو الديموغرافي، و الاعتماد على تصدير منتوج واحد و هو النفط، كما نرى ايضا أن الوضع الاقتصادي للجزائر في التسعينات قد تميز بتراجعا ملحوظ في النمو الاقتصادي بحوالي2% و ارتفاع معدل التضخم الى 20.5% بالاضافة الى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير جدا، و هذا ما أدى بالجزائر الى اتخاذ مجموعة من الاصلاحات، كما أخذ قطاع الفلاحة نصيبا من هذه الاصلاحات بتقديم تشريع ملائم للتنمية، و كانت أيضا تنمية الثروات و تطويرها سواء في قطاع المحروقات و ذلك باستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية من أجل جلب الاستثمار الوطني و المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا بالاضافة الى النهوض بقطاع السياحة و الصناعة التقليدية و الصيد البحري و السهر على تنمية المنشات الأساسية عن طريق الشراكة و عقود التسيير والخوصصة.

المبحث الثالث: الإقتصاد الجزائري ما بعد التسعينات.

كان الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينات يهتم لعمليات التنموية التي أولتها الجزائر،و ذلك بدأت الجزائر برسم خطة متمثلة و التي كانت تهدف الى العمل على تحسين الاقتصاد ككل، و الرفع من مستوى الانتاجية في العمل و امتصاص ظاهرة البطالة، مما نرى كل المجهودات التي قامت بها الجزائر، لكن مع ذلك تدهورت القدرة الشرائية للأسرة و تفاقمت البطالة.و في هذا المبحث سنتكلم ما مرى به الاقتصاد الجزائري في فترة ما بعد التسعينات.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد خلال الفترة 2007/2000.

ان المستويات المرتفعة التي سجلتها أسعار النفط مع بداية الألفية، ساهمت في تحقيق الراحة المالية للجزائر، نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية، التي انعكست ايجابيا على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية الى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، و ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الذي بلغ 6.9% سنة 2003 بعدما كان لا يتجاوز 2.2% سنة 2000.و شجعت هذه الراحة المالية السلطات الجزائرية على انتهاج سياسة تنموية، برفع حجم الانفاق العام لتحقيق الانعاش الاقتصادي، و حيث ارتفعت نسبة الانفاق العمومي من الناتج الداخلي الخام 28.31% سنة 2000الى حوالي

34.86% سنة 2003، و رصدت الدولة اهمالا لهذه العملية التنموية أكثر من 200مليار دولار بغرض تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى ، كان الهدف منه تنشيط االطلب الكلي[39].و لانهاء الاقتصاد الجزائري باعتماده على النفط كمصدر واحد في تمويل التنمية، اهتمت الجزائر بتحفيز كل القطاعات الاقتصادية و منها:

1: قطاع الزراعة:حيث نال هذا القطاع قسطا مهما من هذه الاستثمارات و القروض الموجهة للفلاحيين، بهدف النهوض بهذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كون أن المنتوجات الفلاحية أقل عرضة من منافسة المنتجات الأجنبية.

2:قطاع الصناعة:ان هذا القطاع قد تضرر في مدار عقدين الزمن بسبب الأزمة المالية في الجزائر، و الذي أعطت له الدولة أهمية كبيرة خلال العقد الماضي استوجب اعادة النظر في هذا القطاع من أجل مضاعفة القدرة الشرائية لها.

وان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة الممتدة من سنة 2007/2000 لقد مرى بعدة مراحل و أهمها برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمتد على الفترة 2004/2001 و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الانتاجية الفلاحية الأخرى، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميادين الري، والنقل و المنشآت و تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية، و تنمية الموارد البشرية، كما نجد أنه في سنة 2007 قامت الجزائر باستراتيجة صناعية جديدة.

أولا: برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001:من خلال هذا النموذج تم تسطير مجموعة من الأهداف و ان أمكن تلخيصها فيما يلي :

- اختتام العمليات التي في طور الانجاز؛
- اعادة اعتبار صيانة البنى التحتية؛
- مستوى نضج المشاريع؛

10_جمعة رضوان.(2013).نمو الاقتصاد العالمي و أثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2015،مذكرة لنيل شهادة دكتوره،جامعة الجزائر،ص100.

- توفير وسائل و قدرات الانجاز، و لاسيما منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرامج و الاستعادة في الانطلاق فيها مباشرة.

الجدول 4.2:السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001 (الوحدة،مليار).

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنةادارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	10.5	7	5	5	27.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	_	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	_	_	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.85

Source :*Programme de soutian a la relance economique appui aux reformes op cit P 20.*

ملاحظة:تبين لنا من الجدول أعلاه من أجل الوصول الى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق اليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلائم مع الاقتصاد العالمي ، من أجل ذلك الحكومة تبنت مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي. وقد تميزت السنوات 2004/2001 بالانعاش المكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا.وصاحب هذا البرنامج ببرنامج تكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي، و يعتبر هذا البرنامج برنامج مكملا لنموذج الانعاش الاقتصادي الذي

تم مباشرة عام 2001 الهادف الى بناء اقتصاد وطني قوي، في ظل الراحة المالية التي تتمتع بها الجزائر، نتيجة المستويات المرتفعة لأسعار النفط العالمية، و حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج 286 مليار دولار.

لقد تم رصد أكثر من 2000 مليار دينار جزائري كقروض بنكية ميسرة من قبل الدولة للتنمية قطاع الصناعةو خصص هذا البرنامج 1500 مليار دينار جزائري لدعم التنمية الفلاحية، و يهدف الى خلق مناصب شغل جديدة تم رصد 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، و قد خصص 250 مليار دينار جزائري بهدف تطوير البحث العلمي والمعرفة.

الجدول:5.2:توزيع مخصصات برنامج الانعاش للفترة 2004/2000.

القطاعات	القيمة المخصصة(مليار دج)	النسبة%
الفلاحة و الصيد البحري	65	12.4
التنمية المحلية	113	21.5
الأشغال الكبرى	210.5	4.01
الموارد البشرية	90	17.14
دعم الاصلاحات	47	8.95
الاجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي.

وكما بينت الدراسات في هذه الفترة لبرنامج الانعاش الاقتصادي للفترة الممتدة 2004/2000 معدلات البطالة (أنظر الجدول).

الجدول6.2:معدل البطالة خلال برنامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007

معدل البطالة	33.2	28.9	26.3	17.6	15.3	15	11

المصدر:الديوان الوطني للاحصاءات.

نلاحظ من خلال التحليل الخاص بتطورات معدل النمو الاقتصادي أنه لم يتجاوز 5.5% كمتوسط للفترة الممتدة من 2007/2001، وان معدلات البطالة في هذه الفترة فقد انخفض نتيجة الى ما توصلت اليه بعض الدراسات.

ثانيا:الاستراتيجية الصناعية الجديدة سنة 2007:بالنظر الى ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر و بهدف انعاش هذا و استعادة الجزائر لطموحاتها لسنوات السابقة، قام وزير المساهمة و ترقية الاستثمارات في السنة 2007 بطرح استراتيجية صناعية سمية "باستراتيجية الصناعة الجديدة"، و نظم خلال الفترة 26_28 فبراير من نفس السنة جلسات وطنية لأجل توضيح المحاور الكبرى لهذه الاستراتيجية التي ارتكزت على أربعة محاور و هي: اختيار القطاعات الجاري ترقيتها و تشجيعها، الانتشار القطاعي للصناعة، انتشار و توسع حيز الصناعة و سياسة الترقية، و حتى و ان كانت الأهداف الوسيطية و الاجرائية المعلنة أثناء التنظير لهذه الاستراتيجة الصناعية الجديدة هي جد طموحة و تتمثل في اعادة اكتساح السوق الداخلية، و اعادة تأهيل و انتشار الحظيرة الصناعية و الوطنية عبر جملة من الاجراءات المتمثلة في الخوصصة، الشراكة، الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاستثمار المحلي المباشر بهدف تشجيع صناعات ابدال الواردات و تطوير صناعات موجهة نحو التصدير، الا أن تطبيق هذه الاستراتيجية ميدانيا لن يؤدي الى انعاش القطاع الصناعي في الجزائر و لن يؤدي الى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، نظرا لغياب العوامل المفتاحية لتجسيد النمو الاقتصادي المستديم، و كذا عدم تحديد أهدافها النهائية[40].

المطلب الثاني: برنامج النمو الاقتصادي 2013/2001

11_بودواية محمد.(2015)،نحو بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،ص324.

يستند تقييم الأداء الاقتصادي على مجموعة من المؤشرات و الذي عرف تذبذب خلال الفترة الممتدة من 2013/2001 بمتوسط نمو قدر 3% خلال برنامج التنمية الخماسي ليبقى هذا النمو هش و ضعيف و لا يعول عليه كثيرا من مجالات التشغيل و التنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني تكمن في ضعف مساهمة القطاعات خارج المحروقات في معدل نمو و الناتج الداخلي الخام، و يكمن الاستدلال على مساهمة هذه القطاعات و ترشيدها كما يلي:

أولا: قطاع المحروقات: ان قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أين قدرت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط39.43% كما انخفض قطاع المحروقات خلال السنوات 2013/2006 أدى الى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بفترة دعم الانعاش أين سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات.

ثانيا:قطاع البناء و الأشغال العمومية: يعد هذا القطاع من أهم القطاعات، أين حقق متوسط مساهمة قدر 10.57% نتيجة تزايد حجم الانفاق العام الموجه خاصة لقطاع السكن و المنشآت القاعدية.

ثالثا:قطاع الفلاحة: تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى اذ لم تتعدى مساهته في الناتج المحلي 10.37% في المتوسط و نتائجه دون الأهداف المرجوة و المتمثلة في تحقيق نمو سنوي نسبته 10% فانتاجه غير مستقر، و لا يزال يخضع للظروف المنخية، حيث بلغ معدل نمو سالب سنة2008(-5.3%) بسب الجفاف.

رابعا: قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة نمو متدنية قدرت 2.83% كقيمة متوسطة و هذا ما يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع القطاعات الأخرى،اذ لا يزال هذا القطاع يعاني منذ سنوات لعدم وضوح معالم الاستراتيجية الخاصة به.و اللا العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل و العقار و الجراءات الدارية المعقدة، الشيء الذي أدى الى عجز الجهاز الانتاجي و بالتالي ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية[41].

12_حيدوشي عاشور،وعيل ميلود.(2017).أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري،مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات،العدد5،ص330.

ان نمو النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2010-2013 كان مدعوما على الأساس بالنمو خارج قطاع المحروقات، بما ساهم في انخفاض نمو قطاع المحروقات الذي سجل مستويات سلبية على طول الفترة 2010-2013 بمتوسط معدل نمو سنوي قدر ب -3.1 %، و هو أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة المدروسة و سنوضح في الشكل التالي توجهات معدلات النمو في القطاعات الأربعة.

الشكل 1.2**معدلات النمو القطاعية** 2010-2013

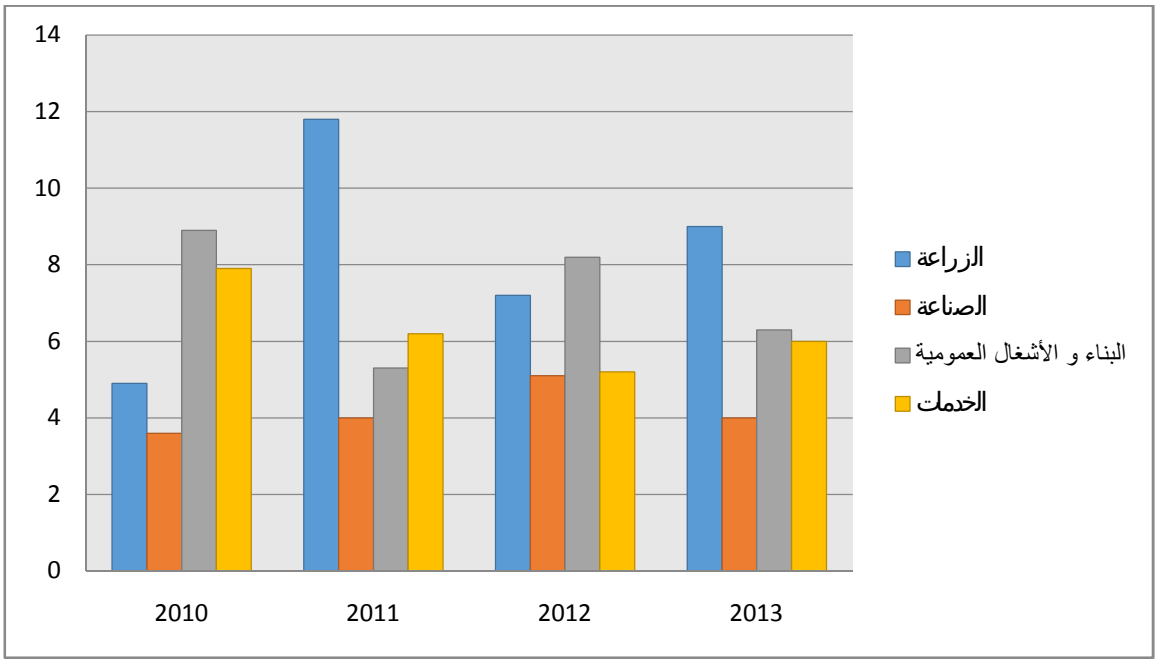

Source *: World Bank. World Development Indicators.(2015).*

أما بما يخص البطالة فقد شاهد الاقتصاد الجزائري في الفترة 2013/2010 تراجعا ملموسا لمعدلات البطالة، و لهذا سنوضح تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2013/2010 في الجدول التالي:

الجدول 7.2:تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (2013/2010)

السنة	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة%	10	10	11	9.8

المصدر: قاعدة البيانات الديوان الوطني للإحصائيات

إن معدلات البطالة لقد شهدت أدنى قيمة لها سنة 2013 ب 9.8 %، و من المهم التركيز على أثر النمو الاقتصادي على تدنية معدلات البطالة.

وإن تقييم الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري يتطلب تشخيص معمق على المستوى الكلي، فقد عرفت الجزائر اصلاحات سجلت نمو اقتصادي جد بطيء و غير كافي لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، لكن الارتفاع المحسوم للعوائد النفطية يكم الاقتصاد الجزائري من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة التي بلغت 9.8 بالمئة سنة 2013، كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0.59 مليار سنة 2014، و فائض في ميزان المدفوعات بلغ 0.13 مليار سنة 2013، و تحسن في حجم المديونية الخارجية ب 3.39 مليار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 194 مليار دولار سنة 2013 رغم هذه النتائج و تحسن هذه المؤشرات تبقى بين من يرى أن الاقتصاد حقق نتائج ايجابية نظرا لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية و تثمين لتوجهات الدولة نحو التنمية، الا أن البعض الآخر لا ينظر للواقع الاقتصاد الجزائري الجديد الذي أفرزته برامج الاصلاح و الاستثمارات بنفس المنظار و ذلك باعتبار التوازن الداخلي و الخارجي حالات ظرفية و ليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية و أساسية و لم تساهم في تحفيز النمو و خلق الشروط الضرورية للاقلاع. ان تحقيق مثلا هذه النجزات تطلب ضخ أموال طائلة، حيث أن انفاق 1 بالمئة من طرف الدولة يحقق نمو في الناتج المحلي الاجمالي ب 205 بالمئة الى 3 بالمئة، أما الجزائر فقد قامت بضخ حوالي 18 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لتحقق نمو يقدره 5.5 بالمئة، ما يترجم الضعف الكبير نتيجة عدم قدرة البرنامج المطبقة على خلق قطاعات منتجة لقيم مضافة و بالتالي تحقيق خلق فرص عمل دائمة، اذ بينت تجارب العديد من الدول امكانية توسيع الاقتصاد للحصول على ميزة تنافسية كالزراعة، الصناعة و السياحة .....الخ.و رغم الانجازات المحققة الا أنه لابد من التوقف على

بعض النقاط التي تمثل نقاط القوة و الضعف في هذه البرامج نظرا لضخامة الاستثمارات المعلن عنها و حاجة الاقتصاد الماسة للتنويع القطاعي للنمو الذي شهده قطاع المحروقات بالمقارنة القطاعات الأخرى:

_ تعثر و تذبذب كبير للموارد العمومية لمشاريع قيدت و لم تنفذ زيادة الى أخطاء في تقدير تكاليف المشاريع و تجاوز السقف الزمني و قد رصد 130مليار دولار لاستكمال المشاريع كاشارة قوية للخلل العميق في البرمجة و التدبير.

_ ان المتأمل لطبيعة المشارع التي تضمنتها البرامج التنموية يقف على حقيقة أن المر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية و غير منتجة، دون التركيز على الجانب الهام و هو الجانب الاقتصادي[42].

[42] -حيدوشي عاشور،وعيل ميلود،نفس المرجع السابق،ص337.

خاتمة

من خلال هذا الفصل لاحظنا أن هشاشة الاقتصاد الجزائري كانت من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور البطالة، ومما زاد الأمر تفاقماً هو الاعتماد في الاقتصاد على القطاع العام، إذ أن الأزمة البترولية سنة 1986 جعلت الجزائر تقع في المشكلة. وإذا كانت السياسات التشغيلية قد عملت على تقليص نسبة البطالة فإن أساس هذه السياسات هو الأغطية المالية الهائلة الآتية من عائدات المحروقات نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية. ولذلك يجب الاهتمام بالصناعات الإنتاجية ورفع تنافسيتها من أجل زيادة حجم صادرات خارج قطاع المحروقات، ووضع سياسات وتدابير تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي والإنتاجي سواءا السلعي أو الخدمي. بالإضافة إلى الاهتمام بجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع السياحة والفندقة باعتبار أنه قطاع استراتيجي له دور كبير في خفض البطالة وتنوع عائدات البلد، وأكبر دليل على ذلك نجد أن العديد من الدول تعتمد على قطاع السياحة في تحقيق نموها الاقتصادي.

مقدمة

لقد عانت الكثير من الدول و من بينها الجزائر من ضغوطات كبيرة نتيجة السياسات الداخلية و التغيرات العالمية منذ نهاية التسعينات المتمثلة في مجموعة من الإختلالات الداخلية و التي تبين من خلالها عدم الكفاءة الدائمة لآليات إقتصاد السوق في تحقيق التوازن و الإستقرار الإقتصادي، مما إقتضى الأمر إلى تحرير الاقتصادي و إفساح المجال أكثر للقطاع الخاص و جذب الاستثمار الأجنبي، ورغم هذا بقيت الدولة مسؤولة عن دورها في السياسة الإقتصادية، و قيامها بمجموعة من الوظائف أهمها مكافحة البطالة و الحد منها،فقد أصبحت من المهم تطبيق إستراتيجيات و سياسات إقتصادية قادرة على بناء إقتصاد يستطيع تحقيق الإستخدام الكامل و يضمن النمو الإقتصادي المتواصل و تحقيق التنمية التي تعمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية و تؤمن فرص التشغيل المنتج.

ر مشكلة البطالة معقدة و أسبابها كثيرة و متعددة، فان الحلول السياسية و الأساليب الموضوعة من طرف الدولة هي أيضا في غاية الصعوبة،و ان محاولة معالجة ظاهرة البطالة تأتي غالبا في مقدمة الأهداف و الأولويات التي تسعى الى تحقيقها مختلف الدول.فهي تعتبر من بين أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات دول العالم رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية و السياسية من جهة، ودرجة تقدمها من جهة أخرى، حيث تظهر أغلب الاحصائيات المتاحة الى تزايد معدلات البطالة في الدول و منها الجزائر، وهذا راجع الى تداخل جملة من التحديات و الأسباب منها ما تعلق باعادة الهيكلة الاقتصادية و تراجع الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تباطئ النمو الاقتصادي، نتيجة عن الظروف السياسية الغير المستقرة.

و لهذا لقد توجهنا في هذا الفصل لمعرفة العلاقة الموجودة بين البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث: يعمل المبحث الأول على إظهار إتجاه تطور البطالة في الجزائر و المبحث الثاني سيسلط الضوء على التفاعل الحاصل بين النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر و في الأخير تكلمنا عن ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر الذي ندرجه في المبحث الثالث.

المبحث الأول:تطور البطالة في الجزائر

ان ظاهرة البطالة في الجزائر تعتبر مشكلة رئيسية اذ أن النتائج الضعيفة لجهاز الانتاج الوطني لم يسمح باعطاء دفع انشاء مناصب شغل و لحق الاحتفاظ بالمستوى العام للشغل، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة بشكل مكثف في الحياة اليومية للجزائريين حتى أصبحت تحتل المكانة البارزة في الانشغالات الوطنية و تبين أن أسبابها متعددة في و اتساعها يتسع بشكل كبير داخل البلد .

المطلب الأول:القوى العاملة العاطلة(البطالة)في الجزائر

لتسليط الضوء على البطالة (حجمها،نسبتها، هيكلها)في الجزائر ارتأينا أن نستخلص الحقيقة لها من خلال التصنيفات التالية:

1:توزيع البطالين حسب النوع و المنطقة الجغرافية؛

2:توزيع البطالة حسب الفئة العمرية؛

3: توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي؛

أولا:توزيع البطالين حسب النوع و المنطقة الجغرافية

سوف نرى أي المناطق أكثر بطالة الريفية أو المدنية؟و خاصية البطالة في كل منطقة هل هي شابة أم غير ذلك؟وذلك من خلال الجدول أدناه، فيما نرى إنخفضت نسبة البطالة لدى الرجال من88.62% عام 2000 إلى 68.43% عام 2013 سواء في المنطق الحضرية أو الريفية، فهي في المناطق الحضرية أكثر منها في الريفية، ففي عام 2000 بلغت نسبة البطالة عند الرجال في المدن 60.25% و في الريف 39.75% أما في 2013 إرتفع هذا الفارق إلى 43% أي في المدينة نسبة البطالة 71.52% أما في الريف فهي 28.48% ، ز هذا ما يفسر نزوح الأفراد من الريف إلى المدينة للبحث عن العمل فيصطدمون بعدو البطالة، أما البطالة لدى النساء فهي في تزايد مستمر من 11.38% عام 2000 إلى 31.57% عام 2013 و هذا راجع لدخول كم هائل من النساء إلى القوة العاملة و نوع العمل المتواجد،

حيث أن ـ أعما لا تستطيع المرأة القيام بها كالأشغال لدخول العمومية و البناء، كما أن القطاع الحضري مازال مهيمنا على الريف في توفير مناصب الشغل، ففي سنة 2000 نسبة بطالة النساء في المدينة بلغت 82.75% مقابل17.25% للريف، أما في 2013 فإنخفضت نسبة البطالة نسبيا في المدينة إلى 77.90% في المدينة و إرتفعت بالنسبة للريفيات، حيث وصلت 22.10% و هذا راجع إلى أن المرأة الريفية مازالتتمسكة بالبيت أكثر من مثيلتها في المدينة و كذا للمستوى التعليمي بينهما، و كما هو موضح في الجدول و الشكل أدناه.

الجدول رقم(1.3):توزيع معدل البطالة حسب النوع و المنطقة الجغرافية.

		حضري			ريفي			مجموع		
		ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2000	العدد	1340788	236443	1577231	884357	49275	933632	2225145	285718	2510863
	النسبة[1]	85.00	15.00	100	94.72	5.28	100	88.62	11.38	100
	النسبة[2]	59.5	74.9	62.82	39.75	17.25	37.18	100	100	100
2013	العدد	575000	289000	864000	229000	82000	311000	804000	371000	1175000
	النسبة[1]	66.55	33.45	100	84.4	15.6	100	68.43	22.0	100
	النسبة[2]	71.52	77.90	73.53	28.48	22.1	26.47	100	100	100

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات(2016).

النسبة[1]:تمثل نسبة الذكور أو الإناث داخل المنطقة الواحدة(حضري أو ريفي).

النسبة[2]:تمثل نسبة الذكور أو الإناث أو كلامها بالنسبة للمجموع الكلي للبطالين لكل نوع.

الشكل (1.3):توزيع نسبة البطالين حسب النوع و المنطقة الجغرافية للذكور.

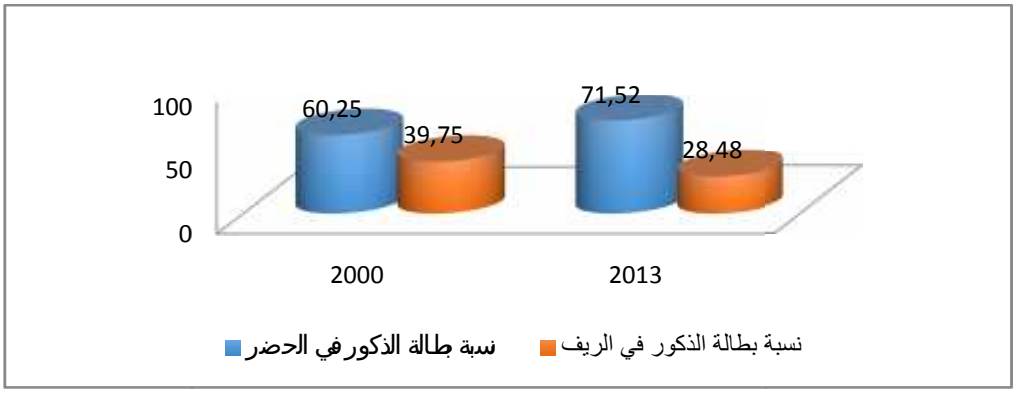

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(1.3).

ثالثا: توزيع البطالة حسب فئات العمر للفترة(2000-2014)

من خلال الجدول أدناه و الشكل نجد أن البطالة مرتفعة في الفئة العمرية 20و34 سنة، حيث سجلت نسبة 62 بالمئة من عدد البطالين عام 2000 و 25.49 بالمئة من البطالين أعمارهم تقل عن العشرين سنة لنفس العام و هي نسبة مرتفعة خاصة في مثل هذا السن(أقل من 20سنة)نظرا لما ميز فترة التسعينات من تدهور اجتماعي بسبب ضعف القدرة الشرائية و عمليات التسريح الجماعية التي طالت العدد من المؤسسات العمومية مما جعل أفراد العائلات ليسوا مضطرين فقط على ترك مقاعد الدراسة بسبب زيادة التكاليف و انما لاعالة رب العائلة على تأمين الغذاء و حاجيات العائلة.

الجدول رقم(2.3) : توزيع معدل البطالة حسب فئات العمر(2014/2000).

فئات العمر	2000	2007	2010	2011	2012	2013	2014
19-15	25.49	12.75	10.78	8.94	10.29	11	9.7
14-20	30.35	30.66	32.43	32.20	32.6	31.8	29.6
29-25	22.10	28.59	31.23	30.41	26.9	26.0	27.7
34-30	10.12	13.63	13.01	12.62	12.7	13.8	14
39-35	4.47	6.78	5.39	6.97	7.2	7.4	8.5
44-40	2.82	3.52	2.97	3.39	4.5	4.3	5.5

49–45	1.91	1.61	2.04	3.01	3	2.7	2.6
54–50	1.97	1.76	1.21	1.32	1.4	2.7	1.6
59–55	0.76	0.70	0.93	1.13	1.4	1.1	0.9

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم(2.3) :توزيع معدل البطالة حسب فئات العمر(2000–2014).

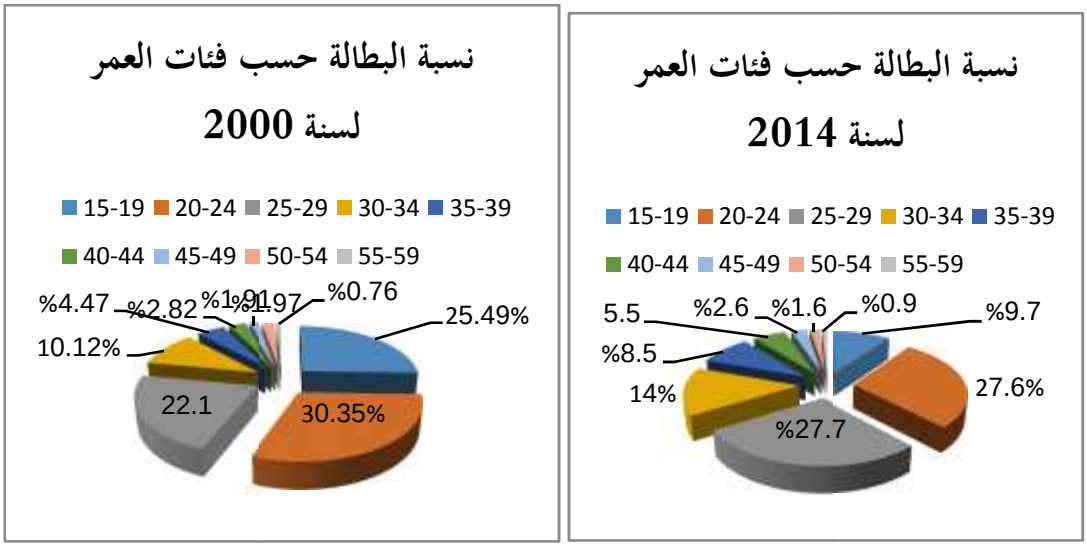

المصدر:من اعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(2.3).

و بدأت هذه النسبة تتناقص الى 12.75 بالمئة عام 2007 ثم 10.29 بالمئة عام 2012 ثم 9.7 بالمئة عام 2014 و هذا راجع لتغير قوانين التوظيف حيث أصبح التوظيف في مؤسسة معينة يعتمد على اكتساب تكوين متخصص سواء في ميدان التكوين المهني أو عن طريق التعليم الجامعي، و هذه الفئة سنها ٪ يسمح بانهاء تكوين في تخصص معين، أما الفئة العمرية 20–34 سنة و هي فئة الشباب فهي الفئة المتضررة كثيرا من البطالة، حيث ارتفعت عام 2007 الى حوالي 72 بالمئة ثم 75 بالمئة عام 2010 و استقرت في 70 و 73 بالمئة طيلة الاربع سنوات 2011–2014 و هذا رغم أن هذه الفئة الشابة المعول عليها بناء المجتمع سنها يسمح لها بانهاء تكوين متخصص، مما يعطي لأفراد هذه الفئة فرص في التوظيف، الا أن البطالة ارتفعت بينهم، و هذا ما يفسر بأن العلاقة التي تربط المؤسسات الاقتصادية الطالبة للعمل بالمؤسسات التكوينية تعتبر هشة و الصلة منقطعة بينهما، الأمر الذي أدى الى عدم التنسيق

بين مخرجات التكوين و مدخلات هذه المؤسسات الاقتصادية خاصة تلك المولدة للشغل، و تشير الكثير من التحقيقات التي أجريت على المؤسسات الاقتصادية عن ضعف المستوى التكويني للمرشحين.

رابعا: توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي

حسب الجدول أدناه نلاحظ أن بطالة حاملي الشهادات الجامعية تجاوزت مجموع بطالة الفئات من دون تحصل علمي و الفئة ذات التعليم الابتدائي ببلوغها 15.2 بالمئة عام 2001 و هي مقاربة لنسبة بطالة الفئة ذات التعليم المتوسط و مساوية بالتقريب مجموع نسبة البطالة للفئتين ذات التعليم الابتدائي و الثانوي، و هي عند الاناث ذات التعليم الجامعي بلغت 22.4 بالمئة و عند الذكور 8.9 بالمئة و هذا في نفس العام 2011،أما في عام 2014 انخفضت نسبة البطالة عند حاملي الشهادات و لو نسبيا الى 12.6 بالمئة لكن تبقى دائما أكبر من باقي النسب في الفئات ذات التعليم أقل مستوى، هذه الوضعية تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد و هذا يعود الى ما يلي[43]:

التعليم العالي أصبح يشكل هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري دون أن تساهم هذه الأخيرة في تكوين النمو الاقتصادي، و بطالة الشباب المؤهلة تؤثر سلبيا على القدرة التحفيزية للشباب للاستثمار في رأس المال البشري و بالتالي فهم على دراية على أنهم لا يمكنهم تقدير قيمة هذا الاستثمار و يفضلون تخصيص الوقت المتاح لهم في العمل في أي قطاع، الأمر الذي سيجد من تراكم رأس المال البشري، في حين أن هذا الأخيرة يشكل عاملا أساسيا في تكوين النمو الاقتصادي.بطالة خريجي حاملي الشهادات تخلق صدمة اجتماعية لدى فئات الشابة المقبلة على مواصلة التعليم، فهي تولد التوقعات التشاؤمية لديهم.

تعتبر البطالة بين فئة المتعلمين من أهم التحديات التي تواجهها السلطات الجزائرية، حيث تختلف حالة الجزائر عن تلك الافتراضات السائدة و التي ترى أن زيادة التعليم من شأنها أن تقلل من احتمال الوقوع في البطالة، فتكون حينها نسبة المتعلمين بين المتعطلين قليلة، و تشير بطالة المتعلمين الى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم و سوق العمل،حيث ينتج عدم توافق بين مهارات و الكفاءات التي تطرحها أنظمة

1_دحماني محمد درويش.(2013).اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل،أطروحت دكتوره،جامعة تلمسان،ص214.

التعليم و التدريب، كما يدل ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين على أن سياسات التنمية و النمو الاقتصادي متحيزة لغير المتعلمين.

الجدول رقم(3.3):توزيع معدل البطالة حسب النوع و المستوى التعليمي (2011–2014).

	2014			2011		
المستوى التعليمي	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**
بدون تعليم	2.9	4.3	3.1	2.4	3	2.5
الابتدائي	7.3	8.8	7.4	6.3	7.4	6.3
المتوسط	11.2	16.2	11.7	11.9	18.6	12.6
الثانوي	7.4	14.1	8.9	6.9	15	8.6
الجامعي	9.7	15.9	12.6	8.9	22.4	15.2

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات.

المطلب الثاني: أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

ان للبطالين أسباب كثيرة منها القضية السكانية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و الشؤون التنظيمية و ان كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو جانب الطلب عليه أو كلا منهما.

أولا: الأسباب الخارجة عن ادارة الدولة

و هي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل و التي كانت خارج نطاق حكومة في تصرفاتها من خلال مسؤولياتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و من بين هذه الأسباب نقدم ما يلي[44]:

1:انخفاض أسعار المحروقات

بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على انتاج و تصدير المحروقات بنسبة 96 بالمئة الا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في 1980 الى 15 دولار عام 1986 أدى الى الانكماش الاقتصادي في الجزائر نتيجة اتباع سياسة نقدية بسبب تدهور الريع البترولي و هذا ما أدى الى تقلص حجم الاستثمارات المحلية و من ثم تقلص مناصب شغل جديدة.

2: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى

و ترتب عن ذلك اتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو الانتاج المحلي الاجمالي في تلك المرحلة قد انخفض من 94 بالمئة سنة 1980 الى 53 بالمئة سنة 1983 ثم الى 33 بالمئة سنة 1986 مما أدى الى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية و منها الجزائر، و بالتالي فان ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل و من ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصديرية.

3:تدهور شروط التبادل التجاري

ان انخفاض أسعار صرف عمليات التبادل الدولي من 124.3 بالمئة عام (1984-1985) الى 101.9 بالمئة سنة (1986-1987) فحسب سنة 1980 هي نسبة الأساس، أدى الى اضعاف الجزائر. عامل في بيع المحروقاتها بالدولار الأمريكي و بالتالي تأثر استيراداتها من السلع تامة الصنع حيث

[44] ـ مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق ،ص ص52،53.

انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي بنحو 30 بالمئة أو20 بالمئة أمام كل الين الياباني و المارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية أي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني و قدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

4: القضية السكانية

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد الحجم المعروض من القوى العاملة حيث الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الانتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه أدى الى انخفاض مستوى المعيشة و تفادي انتشار البطالة بصورها المختلفة و لقد عرفت الجزائر في الفترة (1962-1985) تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي نسبة سنوية للنمو الديمغرافي تجتوزت 3 بالمئة ومنذ نهاية الثمانينات و تبعا لأثر المزدوج للتنمية و الانشار الواسع لمنع الحمل في المجتمع،سجل تباطؤ محسوس لوتيرة نمو السكان وحيث بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة 1998 حوالي 1.52 بالمئة أي ما يعادل انخفاض بالنصف خلال عقد واحد، و قدرت هذه النسبة 1.46 المئئة سنة 19999 و1.83 سنة 2000 و انتزايد السكان في الثمانينات أدت الى تزايد نشاط السكان اقتصاديا من 3049952 شخصا سنة 1977 على 80326000 شخص سنة 1998، و هكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى الى تفاقم البطالة.

الشكل رقم(3.3): تطور معدل النمو الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة من 2004-2014.

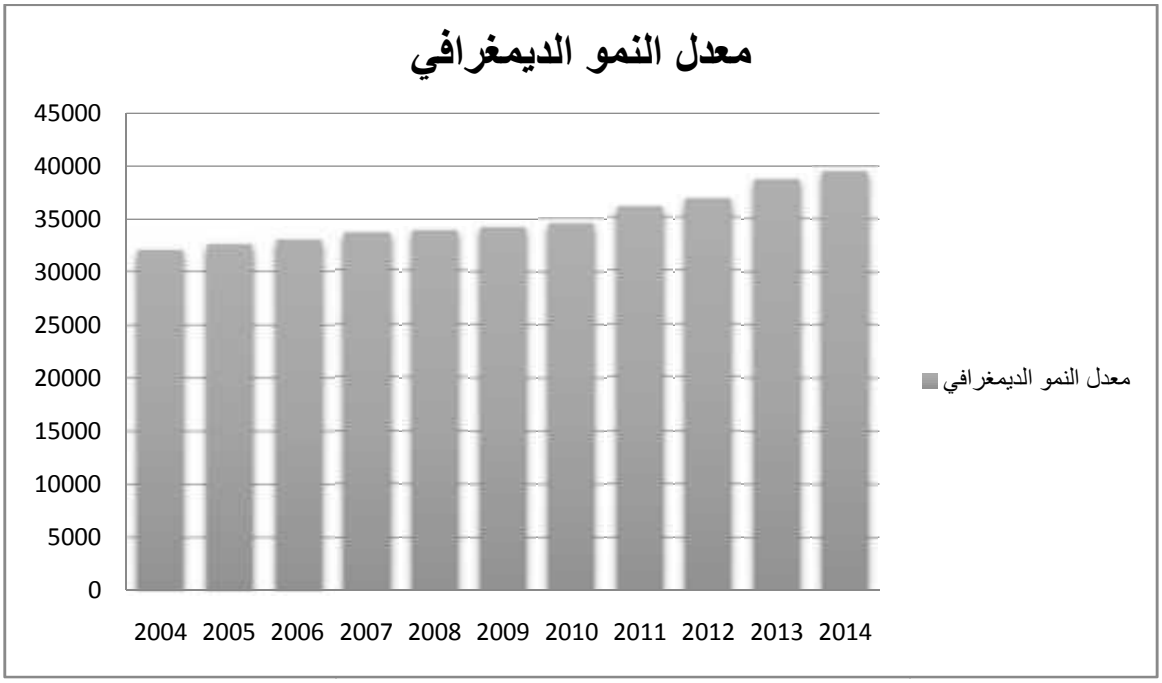

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات. (2014 توقعات).

ثانيا:الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية

تشمل العوامل التي يمكن للدولة أن تدخل فيها، و تؤثر عليها بشكل أو اخر، و تتعلق مجملها بالختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية و للتوزيع السكاني الذي يرتكز في المناطق الشمالية،مما أحدث اختلالا في التوازنات الجهوية، و ما ينتج عنه من ضرورة توفر مناصب شغل بهذه المناطق، و من بين هذه العوامل كذلك الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة.

1:عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق

هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي الجامعات و المدارس و المراكز التكوين، دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات التعليمية في جل الدول النامية، و هكذا ابتعدت عن عدم الملائمة، مما يحول دون الوافق العرض مع الطلب و يرجع ذلك الى عدم مواكبة السياسات التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.وقد سعت الجزائر خلال الخمس السنوات الأخيرة الى تطبيق استراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي و اصلاح الجامعة،

و التوجه الى نظام ليسان،ماستر و الدكتوراه، في تكوين الأكاديمي و التطبيقي، و هو ما يوفر ارتباطا و انسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني و متطلباته من جهة، و مع التطورات على مستوى الجهوي و الدولي في الموضوع من جهة أخرى لاحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية و الاقتصادية للوصول الى أداء أفضل من حيث المردودية،خاصة المرتبطة بالعنصر البشري[45].

ثانيا: أسباب أخرى ساهمت في زيادة معدل البطالة في الجزائر

1:التحول للنظام الاقتصادي؛

2:التعليم لا يؤهل الخريجين للعمل في بعض التخصصات؛

3:ان الشرط الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة؛

4:ان البطالة في الجزائر هي بطالة متعلمة،فالغالبية من خريجي الجامعات و المدارس؛

5:اتجاه معدل البطالة في الحضر؛

6:نقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ ايضا للمؤهلات العليا ذات الخبرة أو الممارسة؛

7:تقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ بالنسبة للعمالة الفنية الماهرة و المدربة؛

ويمكن توضيح نسبة أسباب البطالة في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(4.3): أسباب البطالة في الجزائر.

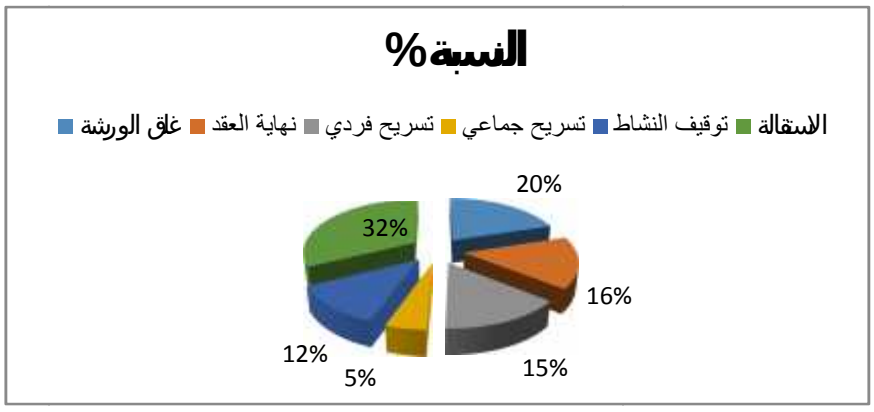

[45] ـــبن هليل سمية، رحال فاطمة الزهراء، نفس المرجع السابق،ص83.

المصدر:من إعداد الطالبتين.

شرح موجز للشكل:

نستنتج من الشكل التالي :أكبر فئة من البطالين أي ما يعادل 68بالمئة عاطل عن العمل رغما عنهم، غلق الورشة أو العمل بمعدل 20بالمئة ، نهاية العقد 16 بالمئة و التسريح الجماعي 5 بالمئة و التسريح الفردي 15 بالمئة و توقيف النشاط 12 بالمئة.

المطلب الثالث : اتساع مدة البطالة في الجزائر

و لابراز هذه الظاهرة سنقدم بعض الأرقام و الاحصائيات المتعلقة لسنة 2011-2011 وهذا يوضحه الشكل أدناه المتعلق بمدة انتظار البطالين لعامي 2011و2014 من أجل المقارنة، حيث أن المسح الأسري للقوى العاملة لهذين العامين يقدم معلومات أكثر دقة حول توزيع البطالين حسب مدة البحث عن العمل و كذا مستواهم التعليمي و النوع. حيث نلاحظ من الشكل أن 46.2 بالمئة ينتظرون على الأكثر عامين للحصول على منصب عمل و 52.6 بالمئة أي أكثر من نصف البطالين مرغمين على اجتياز العامين لتحقيق مبتغاهم في العمل، هذا عام 2011 لكن بعد ثلاث سنوات من ذلك ارتفع عدد البطالين الذين لا تتجاوز مدة انتظارهم العامين الى 51.3 لئة و قل عددهم الذين تفوق مدتهم العامين، أي أن هناك تحسن في هذا الجانب نوعا ما، للاشارة فان نسبة البطالين حاملي الشهادات الجامعية الذين ينتظرون أقل من عام بلغت 43.3 بالمئة و الذين تتراوح مدة انتظارهم ما بين العام و العامين 17.8 بالمئة و بالتالي فان 61.1 بالمئة من بطالتهم تكون على الأكثر عامين و الباقي 39 بالمئة ستتجاوز مدة بطالتهم العامين، و اذ ذهبنا الى 2014 وجدنا انخفاض عدد البطالين االذين تكون مدة انتظارهم أقل من العامين الى 56.4 بالمئة و الذين تتجاوز بطالتهم العامين ارتفعت الى 41.7 بالمئة و هذا راجع الى نوعية مناصب الشغل، حيث اذا نظرنا الى البطالين عديمي المستوى أي الذين لا يملكون شهادات معينة،نجد أن نسبة الذين مدة بطالتهم أقل من العامين ارتفعت من40.7 بالمئة عام 2011 الى 48.8 بالمئة عام 2014 و أن الذين تفوق مدة انتظارهم العامين انخفضت من 59.9 بالمئة عام 2011 الى 47.5 عام 2014، و هذا معناه أن الشباب المتعلم لا يقبل العمل في أي منصب الا المناصب التي تكون لها علاقة بتخصصه،

أما الشباب غير متعلم فهو يعمل في أي منصب متوفر وجده و لأن الوقت المناسب للحصول على شهادة تعليمية بالنسبة للمتعلم يستغله غير المتعلم في ايجاد منصب العمل.

الشكل رقم (5.3):توزيع البطالين حسب المدة الزمنية للبحث عن العمل(2011-2014).

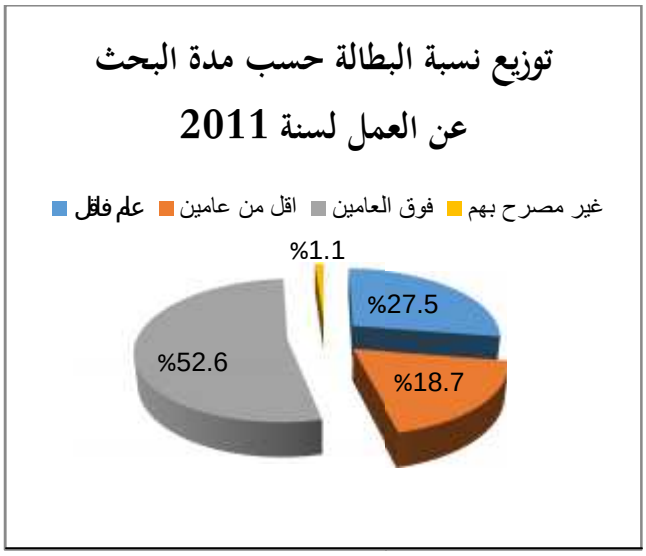

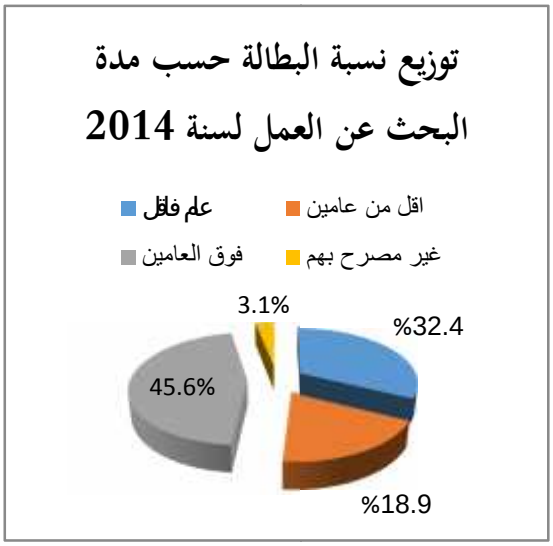

المصدر:من اعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

المبحث الثاني:النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر

ان الشيء الذي أصبح يميز سوق العمل في الجزائر هو ظاهرة البطالة و تزايد النشاطات الغير رسمية فيها، و هو الشيء الذي جعل الجزائر تتبنى صيغ عديدة محسنة من سنة الى أخرى، و كل ما قامت به لجزائر من مجهودات نجد أن ظاهرة البطالة تتزايد بمعدلاتها المرتفعة في بعض الحالات، كما لها اثار اقتصادية و اجتماعية متعددة تؤدي الى اختلال الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي، كما تأثر ظاهرة البطالة بشكل مباشر على النمو الاقتصادي للبلد، و لهذا نجد أن مشكلة البطالة لا بد من اعطاءها قدرا أكبر من الاهتمام و خاصة من قبل الجهات الحكومية المسؤولية،كما نعلم أن النمو الاقتصادي هو أحد المتغيرات التي يفترض أن يؤدي الى خفض من معدلات البطالة داخل اقتصاد البلد. وهذا ما أدى بنا الى التطرق لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر.

المطلب الأول:واقع النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر

تعاني الجزائر كبقية البلدان العربية من ارتفاع غير عادي في نسبة البطالة، و هو أمر يؤثر مباشرة على جهود التنمية و الانفتاح، و لعل التعامل مع نسب بطالة مرتفعة يختلف كليا عن ما هو سائد في البلدان المتطورة أين تسود معدلات بطالة نوعا ما منخفضة. و يمكن اعطاء نظرة عامة عن تطور معدلات البطالة و النمو في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4.3):تطور معدل البطالة و متوسط معدل النمو الاقتصادي.

الفترة الزمنية	متوسط معدل البطالة	متوسط معدل النمو الحقيقي
2000-1987	25	1.38
2009-2001	17	5.4

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات.

لحصيلة البرنامج في نهايته توحي بأن أداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة.حيث سجل نموه في المتوسط نسبة 5.4 بالمئة خلال الفترة.كما أحرز النمو الاقتصادي خارج

قطاع المحروقات تقدما قدرت نسبته في المتوسط 6.5 بالمئة لنفس الفترة و الذي تحقق أساسا بفضل قطاعي ء و الأشغال العمومية و كذا الخدمات، كما شهد البلد في نهاية 2009 تقدما في مجال تحسين المؤشرات المالية الكلية.

الجدول رقم(5.3): تطور معدلات البطالة مقارنة بتطور النمو الاقتصادي لسنة 2000الى 2014.

السنة	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة
2000	3.7	30.00
2001	3.7	27.00
2002	4.1	25.9
2003	6.8	23.7
2004	5.2	17.7
2005	5.3	15.3
2006	2.00	12.3
2007	3.00	13.8
2008	3.00	11.3
2009	2.4	10.2
2010	3.3	10
2011	2.5	10
2012	2.5	10
2013	2.1	9.8
2014	2.3	9.8

المصدر: _ عيسى نجاة.(2016).أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر(دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014)، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، جامعة الجزائر،المجلد05 العدد2،ص539.

ان فهم النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر عملية معقدة يتعدى نطاق هذه الورقة البحثية،التي ترتكز على قياس مدى تأثير معدلات النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة الى مستوياتها الطبيعية، فبرغم من تعدد الأسباب و القيود الهيكلية و التنظيمية و الاقتصادية و المالية التي تعيق النمو الاقتصادي، فان عملية توفير مناصب عمل و ديناميكيته مرتبطة بعملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقيا.و ان ما يميز النمو الاقتصادي في الجزائر هو ارتفاعه من جهة، نتيجة سيطرة قطاع المحروقات في تكوينه، و من جهة أخرى تذبذبه و انعدام توازنه بين القطاعات نتيجة ضعف القطاع الصناعي و تراجعه و ضعف القطاع الفلاحي و عجزه في تغطية الحاجيات الغذائية. في هذا الصدد تشير المعطيات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي أن الجزائر و بالرغم من أنها شهدت معدلات نمو اقتصادي مميز (الجدول رقم08)، الا ان توفير فرص العمل يبقا مخيبا للأمال، حيث بقي معدل البطالة يكتب برقمين.و بالرجوع الى معطيات(الجدول رقم 08)نجد نسبة البطالة في تراجع مستمر و هذا بفضل تدابير الحكومة لدعم النمو (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)و أخيرا المخطط الخماسي(2010-2014) الذي رصدت له الدولة ميزانية قدرها 286 مليار دولار[46].

المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

4_ عيسى نجاة،نفس المرجع السابق، ص540.

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرة سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة. و قد تواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. و بذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس السابقة ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الانجاز.استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) و هو يشمل شقين اثنين هما :

1: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛

2:اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل حوالي 156 مليار دولار؛

و الجدول أدناه يبين التخصيص القطاعي للاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

الجدول رقم(6.3): التخصيص القطاعي للاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 الوحدة مليار دج

القطاعات و فروعها	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية: التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين المهني، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التضامن الوطني، التجارة، الثقافة.	10122	49.5%
المنشآت الأساسية: – **الأشغال العمومية**:الطرق، الموانئ، المطارات. – **النقل**:الكة الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات.	6448	31.5%

– **تهيئة الاقليم و البيئة**:المدن الجديدة.		
تحسين الخدمة العمومية: العدالة ، الجماعات المحلية، الأمن الوطني، الحماية المدنية، المالية ،التجارة،ادارة العمل.	1666	8.16%
التنمية الاقتصادية: الفلاحة، الصيد البحري، البمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،انعاش و تحديث المؤسسات العمومية.	1566	7.7%
مكافحة البطالة: ادماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني،في اطار برامج التكوين و التأهيل، دعم استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة،تراتيب التشغيل المؤقت.	360	1.8%
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال: تطوير البحث العلمي، تجهيزات الاعلام الآلي ، الحكم الالكتروني.	250	1.2%
المجموع	20412	100%

المصدر:مصالح الوزير الأول.(2010).قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية(2010-2014)،ملحق بيان السياسة العامة،الملحق3،ص ص86 87.

و الشكل الموالي يبن بوضوح المخصصات القطاعية للاعتمادات برامج توطيد النمو الاقتصادي:

الشكل رقم(6.3):المخصصات القطاعية للاعتمادات برامج توطيد النمو الاقتصادي.

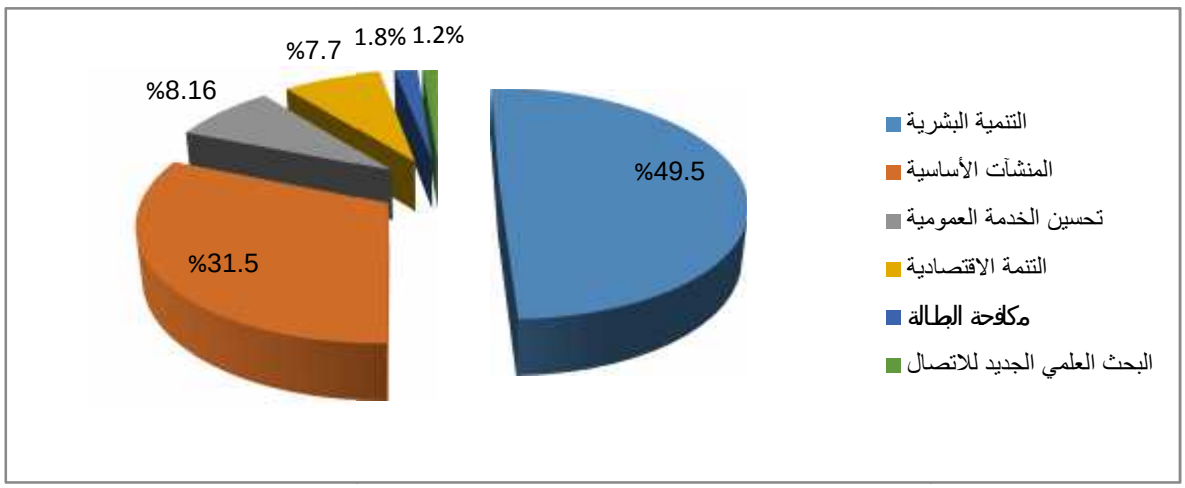

المصدر:من اعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول(6.3).

و من الجدول أدناه سنوضح تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2010-2014.

الجدول رقم(7.3):تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2010-2014 الوحدة بالآلاف.

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11964	11453
حجم العمالة المنشغلة	9736	9599	10170	10788	10329
الفلاحة	1136	1034	912	1141	901
قطاعات أخرى	8600	8565	9258	9647	9338
الصناعة	1337	1365	1335	1407	1290
بناء الاشغال العمومية	1886	1367	1663	1791	1823
نقل،اتصال،تجارة	5377	1595	6260	6449	6225

و الخدمات					
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات، النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة،سبتمبر 2014،ص01.

من خلال معطيات الجدول رقم 10 نلاحظ ارتفاع حجم العمالة المنشغلة من 9736000منصب شغل سنة 2010 لتصل الى 10239000 منصب سنة 2014.و لقد كان هذا الارتفاع في التشغيل متنايبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت كذلك من 10812000 عامل ناشط سنة 2010 لتصل الى 11453000 عامل نشط سنة 2014. ان تتبع حجم الزيادة بين العمالة النشطة و العمالة المشغلة، ن عدد مناصب التي وفرتها الدولة الجزائرية قاربت المليون منصب شغل، فهي تمثل ثلث ما قدر للبرنامج من منظور التشغيل في حدود سقف 3 ملايين منصب شغل في سنة 2014. و ما يلاحظ على ساهمة القطاعية في حجم العمالة أنها كانت ثابة على العموم من حيث خلق مناصب الشغل سواء في قطاع الخدمات و الأشغال العمومية و الصناعة و الفلاحة.فبيانات حجم العمالة حسب قطاع النشاط لي بهيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل النسبة الاكبر من اليد العاملة الموظفة، حيث انتقلت نسبة العمالة في القطاع من 55 بالمئة من اجمالي حجم العمالة المشغلة سنة 2010 لتصل 60.8 بالمئة سنة 2014 بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 4 بالمئة.كما نلاحظ خلال برنامج مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في المرتبة الثانية من حيث نسبة تشغيل اليد العاملة، و هذا ما يفسر اتجاه و استمرارية الدولة الجزائرية نحو بناء و تشييد المنشآت التحتية و التركيز على الأشغال العمومية، و هو القطاع الذي شغل 17.8 بالمئة من اجمالي اليد االعاملة سنة 2014، السابقة و يرجع ذلك الى مقاربة العمومية الجديدة في تخفيض نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة و الري، بالضافة الى عوامل أخرى كالظروف الطبيعية غير الملائمة، أما قطاع الصناعة لا يزول بدوره في البرامج الخماسي الثاني يشهد نسبة منخفضة في توظيف الايد العاملة حيث قدرت مساهمته 13.6 بالمئة في المتوسط طيلة فترة المخطط.

المبحث الثالث:ترتيبات مكافحة البطالة

تسعى الجزائر مثلها مثل جميع الدول الى رفع من معدلات نمو اقتصادها لمواجهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمع،حيث لم تعد مشكلة البطالة في الجزائر بحاجة الى التقديم أو اثبات خطورتها على الاستقرار،ففي ضوء تزايد معدلات البطالة خاصة بين الفئات المتعلمة تزداد حدة المشكلة مع تزايد عدد الوافدين الى سوق العمل و انكماش فرص العمل و محدوديتها.و في هذا النطاق شرعت الجزائر الى تحرير التجارة الخارجية و خوصصة مؤسسات القطاع العام و الاهتمام بالقطاع الخاص و محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية،و لذا سنتطرق في هذا المبحث لمعرفة ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر.

المطلب الأول:أساليب المنتهجة لمحاربة البطالة في الجزائر

لم تكتف الدولة باتخاذ البرامج الظرفية للتشغيل أي ما يعرف بالتشغيل المؤقت،بل سعت رغم قلة الإمكانيات المادية الى خلق برامج بامكانها أن تساهم في التنمية الاقتصادية. سوف نلخص أساليب التي اتخذتها الدولة من أجل محاربة البطالة في مايلي:

أولا:الصندوق النقد الدولي للتأمين على البطالة(*CNAC*):

فان وجد صندوق النقد الدولي أساسا لدفع التعويضات للمسرحين اقتصاديا، نجد أن له دور استراتيجي بمساهمته في اعادة ادماج العمال عن طريق البحث و العمل الحر، بالاضافة الى مساهمته في مساعدة المؤسسات المالية التي تواجه صعوبات مالية، و قيامه بالتكوين التحويلي الذي يسمح للمسرحين باكتساب مهارات جديدة تمكنهم من اعادة الادماج.و نرى أن صندوق النقد الدولي للتأمين عن البطالة اهتم بالفئة العمرية بين 19-35سنة.و لقد جاء هذا البرنماج سنة 1994 وذلك من أجل التقليل من نسبة البطالة السائدة في الدولة.

ثانيا:القرض المصغر :

نجد أن هذا البرنامج وجه لكل قادر عن العمل له 18 سنة و ما فوق، و يهدف إلى منح الفرد من إقتناء عتاد أو تجهيز يمكنه من خلق نشاط ذاتي، فهو بذلك برنامج يهدف إلى ترقية الشغل و دعم العمل للذين لا يملكون مؤهلات، وإن الإنطلاق الرسمي للقرض المصغر بالجزائر كان شهر جويلية 1999و يتراوح القرض المصغر بين 50.000دج و350.000دج و هو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر[47].و رغم هذا فإننا نجد أن مساهمة هذا البرنامج في مجال التشغيل جد نسبية و يعود ذلك لطبيعة القرض الممنوح، فالمبلغ الضئيل لا يسمح إلا بإنشاء مشاريع صغيرة لا يمكن أن يشغل أكبر عدد من العمال، إذ يسمح للمستفدين بخلق نشاط ذاتي مستقل، و هو الهدف الذي وجد البرنامج من أجله، لتمكين إدماج الفئة للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

[47] _منشور رقم 004 مؤرخ في 19 ديسمبر 2000.

و كما نجد أيضا أنه قد جاءت آلية جديدة أنشأت سنة 2004 لترقية الشغل الذاتي و هي جهاز تسيير القرض المصغر (*ANGEM*) حيث يشكل هذا الجهاز أحد الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيض من حدة البطالة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي و خاصة لدى فئة الإناث و تنمية روح تامقاولة التي تساعد الأفراد في إندماجهم الإجماعي. وكما كان العدد لإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2012 يقدر ب677412 وظيفة[48].

ثالثا:المؤسسات المصغرة

ان عملية دعم و تمويل هذا النوع من المؤسسات هو من اختصاص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و يتمثل الأمر في شكلين من الاستثمار:

استثمار الانشاء:و يتعلق بانشاء مؤسسة مصغرة، من طرف شاب أو شباب أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

استثمار التوسع:و هذا النوع من الاستثمار تشرع فيه المؤسسة المصغرة بعد الانتهاء من مرحلة استغلال الإنشاء.

و ان جهاز المؤسسة المصغرة موجه أساسا لفئة الشباب الذين يتراوح اعمارهم ما بين 19 و 35 سنة عند ايداع ملفاتهم فيما يخص استثمار الانشاء، أما فيما يخص بالمسير فيمكن أن يصل عمره الى 40 سنة.و يمكن للمؤسسة المصغرة ان تنشأ سواء من فرد واحد أو مجموعة من الأفراد،أما فيما يخص حصص أطراف التمويل للمؤسسات المصغرة تكون كما يلي:

المستوى الأول:أي قيمة الاستثمار أقل من 2000.000 دج نجد أن المساهمة ثابتة رغم اختلاف مناطق النشاط سواء كانت عادية أو خاصة و هي كا الاتي:

[48] _لموتي محمد.(2016).أثر الإصلاحات الإقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوره، جامعة الجزائر،ص117.

الشكل رقم (7.3):نسبة مساهمة الاستثمار في مناطق مختلفة سواء خاصة أو عادية.

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المستوى الأول:قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001دج و 10.000.000دج، نجد أن المساهمة الشخصية و القرض البنكي تتباين حسب منطقة انجاز النشاط و ذلك كما يلي:

الشكل رقم(8.3): نسبة مساهمة الاستثمار حسب المنطقة.

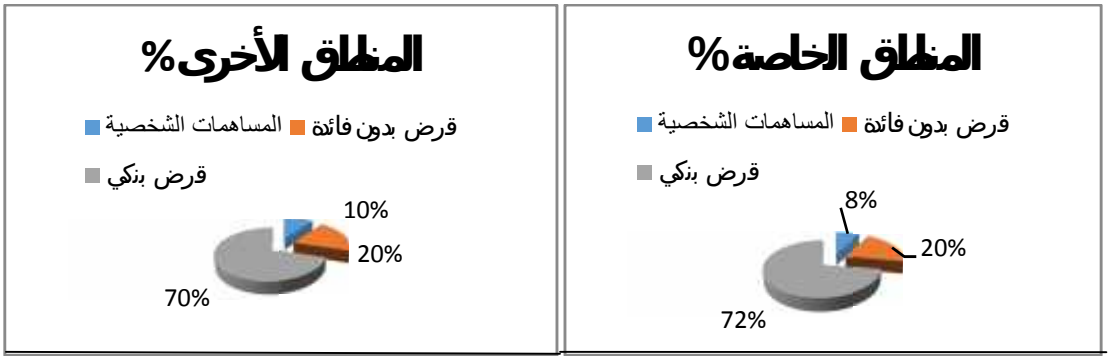

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

و نجد أن المؤسسات المصغرة و التي تستدعي تمويل ثلاثي الأطراف: البنك، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و المستفدين،التي قامت بإمتصاص البطالة إستدعى الاهتمام بها أكثر من قبل.

رابعا:الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية(*ADS*):

ويضم هذا الجهاز ما يلي: (***IAIG***)**التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة:**سنبين في الجدول الموالي عدد مناصب العمل في اطار هذا البرنامج خلال الفترة 2006-2011.

الجدول رقم(8.3):عدد مناصب العمل المحدثة في إطار برنامج(IAIG) للفترة 2006-2011.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الوظائف المحدثة	217590	252980	262655	267601	259872	271918

المصدر:وزارة الاستشراف و الاحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد لسنة 2011،ص59.

(***TUP.HIMO***) **برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة:** أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للانشاء و التعمير سنة 1997 و يهدف هذا البرنامج الى تنمية و تطوير المجتمعات الشبابية بهدف انشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص شبكات الطرق،الري ، المحافظة على البيئة و الغابات و ما يميز هذه الأشغال أنها لا تتطلب مؤهلات عالية و لا أموال كثيرة، وقد جاء هذا الجهاز بغرض التخفيف من أثار الاصلاحات الاقتصادية من الجانب الاجتماعي.سنبين في الجدول الموالي عدد مناصب العال المستحدثة في اطار هذا البرنامج.

الجدول رقم (9.3): تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج (*TUP.HIMO*) خلال 2006-2011.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد وظائف العمل المحدثة	19936	19131	12973	15964	12098	12220

المصدر:وزارة الاستشراف و الاحصائيات،تقرير حول الاقتصاد الوطني لسنة 2011،نفس المرجع السابق،ص59.

(ESIL) **الشغل المأجور بمبادرة محلية(تشغيل الشباب)**:سنبين في الجدول الموالي عدد مناصب العمل المستحدثة في هذا الاطار للفترة 2006-2011.

الجدول رقم(10.3):عدد مناصب العمل المحدثة في هذا إطار (*ESIL*) للفترة 2006-2011.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الوظائف المحدثة	104408	126266	131516	130976	62161	173023

المصدر:وزارة الاستشراف و الاحصائيات،تقرير حول الاقتصاد الوطني لسنة 2011،نفس المرجع السابق،ص60.

و يمكن تلخيص مساهمة كل جهاز من الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي خلال الفترة2006-2011.

الجدول رقم (11.3): نسبة مساهمة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية في التشغيل الكلي خلال الفترة 2006-2011.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ESIL	1.17	1.46	1.43	1.38	0.63	1.80
CPE	0.46	0.72	0.61	0.23	-	-
Tup.Himo	0.22	0.22	0.14	0.16	0.12	0.12
IAIG	0.45	0.45	2.87	2.82	0.66	2.83
المجموع	4.3	5.34	5.05	4.59	-	-

المصدر:حساب نسبة مساهمة كل جهاز في التشغيل الكلي انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

خامسا:برنامج التعاقد ما قبل التشغيل(*CPE*).

وضع هذا البرنامج في شهر جويلية في سنة 1998 خصيصا لشباب حاملي شهادات و الجامعيين و كذا التقنيين و الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، كما يمكن أن يستفيد منه العهاطلين عن العمل الذين سبق لهم أن تقلدوا في مناصب عمل في اطار برنامج العمل المؤقت مثل برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية أو أنشطة ذات المنفعة العامة، و تبلغ مدة العقد سنة واحدة و يمول من طرف الصندوق الاجتماعي من أموال الخزينة العامة. كما يمكن تحديد هذا العاقد مرة واحدةو لمدة ستة اشهر و ذلك بطلب من صاحب العمل و خلال المرحلة الثانية، يساهم صاحب العمل بنسبة 80 بالمئةو في الأجر الممنوح للمستفيد، و بعد سنة يتحصل على عاقدي ما قبل التشغيل على شهادة عمل يمكن تقديمها لطلب عمل في المستقبل. و خلال فترة التعاقد ما قبل التشغيل تقارب الاجر الشهرية قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون أي ما يعادل 6000 دج النسبة للجامعيين و 4500 بالنسبة للتقنيين الساميين. و ابتداءا من سنة 2004 عرف هذا جهاز اعادة تثمين الأجور حيث انتقل مبلغ 6000دج الى 8000دج بالنسبة للجامعيين و 6000 دج بالنسبة للتقنيين الساميين. رغم أهمية هذا الجهاز الا أن الشباب يواجه عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود و ان حصل عليها فانه يواجه صعوبات في التوظيف بعد انتهاء مدة العقد بصفة دائمة و أيضا ضعف قيمة التعويضات المالية و تضائل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد الى عزوف الشباب عن هذه الصيغة[49].سنبين في الجدول الموالي عدد مناصب العمل المحدثة في اطار هذا البرنامج للفترة 2006-2009:

الجدول رقم(12.3):تطور عدد مناصب العمل المحدثة في اطار برنامج(CPE)للفترة 2006-2009.

السنة	2006	2007	2008	2009
عدد الوظائف المحدثة	41375	62382	55977	21929

المصدر:وزارة الاستشراف و الاحصائيات،تقرير حول الاقتصاد الوطني،نفس المرجع السابق ،ص60.

سادسا:برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الادماج المهني(*DAIP*):

[49] _ علواش وردة، نفس المرجع السابق، ص76.

الجدول(13.3):الوظائف التي تم خلقها في اطار جهاز المساعدة على الادماج المهني.

DAIP	**2010**	**2011**
(CID)	**99696**	**269746**
(CIP)	**85220**	**226284**
(CIF)	**88552**	**164780**
المجموع	**273141**	**660810**
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي	**2.81**	**6.88**

المصدر:وزارة الاستشراف و الاحصائيات،تقرير حول تطور الاقتصاد لسنة 2011-2012،ص61.

نلاحظ من الجدول أن مساهمة هذا الجهاز في التشغيل على التوالي ضعيفة بالرغم من أن نسبة المساهمة ارتفعت بأكثر من الضعف من 2010 الى سنة 2011.

سابعا:أجهزة صيانة و ترقية الاستثمار:و يضم هذا الجهاز ما يلي :

ANDI:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،***PNDA***:البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

ثامنا:جهاز الدعم و الادماج المهني(*ANSEJ*):

الجدول رقم(14.3):حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

السنة	**2007-1999**	**2008**	**2013-2009**
عدد مناصب الشغل	219187	14094	*227200
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي%**	3.06	2.40	-

المصدر:وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل و مكافحة البطالة، ترقية تشغيل الشباب.

- * توقعات خلق مناصب شغل عن طريق المؤسسات المصغرة 2009-2013.
- ** حساب النسبة انطلاقا من احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات (التشغيل الكلي).

و سنبين كل ما قدمناه من مساهمة الجزائر في مكافحة ظاهرة البطالة في الشكل أدناه.

الشكل رقم(9.3):الأجهزة و البرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالةفي الجزائر.

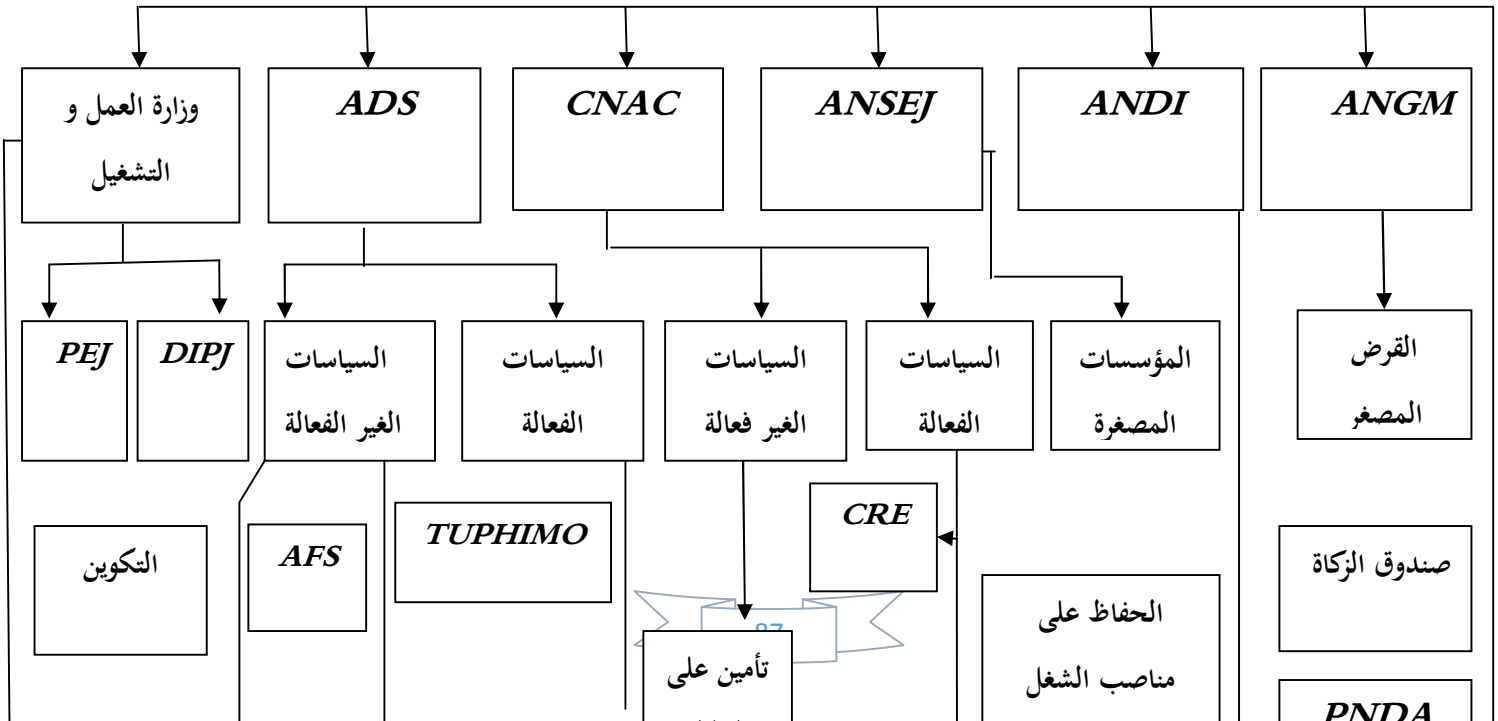

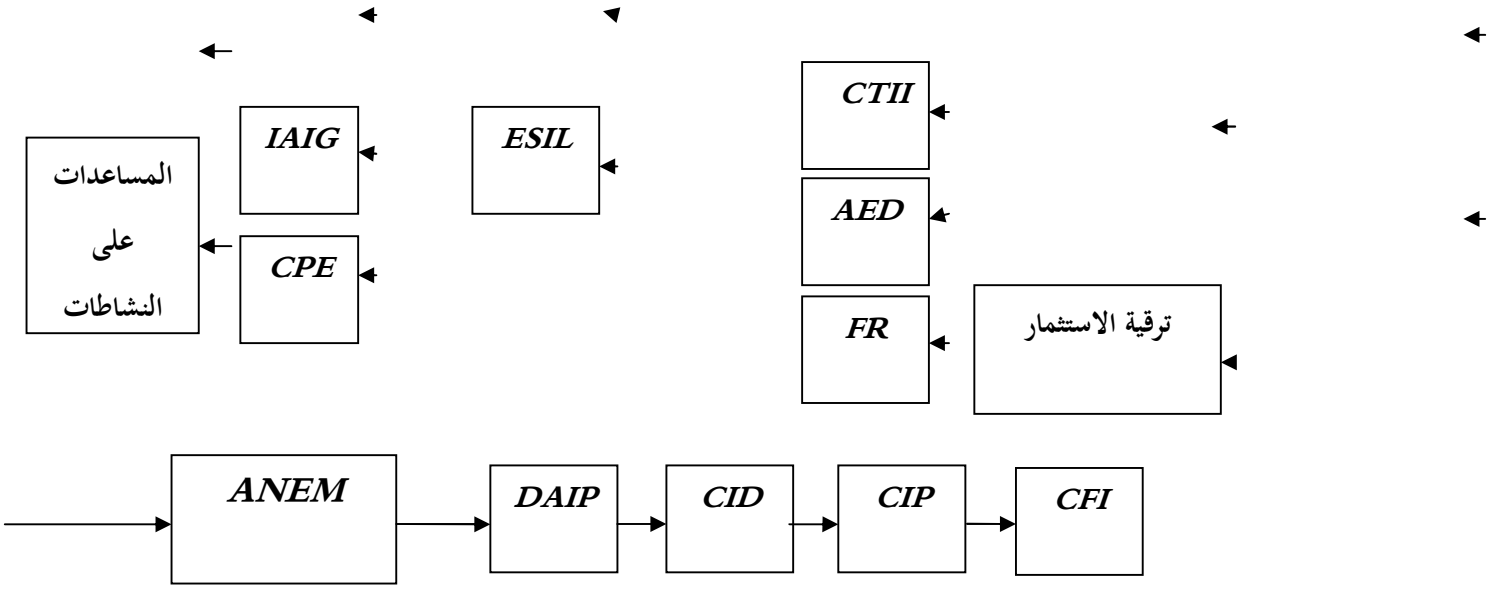

المصدر:لموتي محمد، نفس المرجع السابق، ص108.

المطلب الثاني: آفاق التشغيل وبعض الحلول العملية المقترحة في مواجهة ظاهرة البطالة في الجزائر:

يرتبط التسيير المحكم لمشكل البطالة بمدى القدرة على التقدير الجيد للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لتحديد الأسباب الفعلية لتفاقم الظاهرة وكذا السياسات الواجب إتباعها لتخفيض حدتها.

أولا:آفاق التشغيل في الجزائر.

ثانيا:بعض الحلول العملية المقترحة في إطار محاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر.

آفاق التشغيل في الجزائر:

يعتمد في التقدير النسبي لآفاق التشغيل على جملة من الفرضيات، التي يجب أن تكون في عمومها تعبر عن مجمل العوامل المؤثرة في سوق العمل والتي تلعب فيه معطيات الماضي دورا مهما في تحديدها، وفي هذا الصدد فقد اعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة على جملة من الفرضيات لتكميم آفاق التشغيل في الجزائر من بينها:

1:زيادة الناتج الداخلي بمعدل سنوي 4%؛

2:معدل زيادة السكان القادرين على العمل 4%؛

3:الأخذ بعين الاعتبار لتكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لمختلف القطاعات.

هذه العناصر الثلاث مجتمعة والتي تعتبر الأساس، تسمح بتقدير المناصب المالية الدائمة والمؤقتة التي يمكن أن تعرض في سوق العمل، وكذا الطلب المحتمل للسنوات المقبلة في سوق العمل من خلال تحديد السكان القادرين على العمل والذين لم يتحصلوا عليه بعد.

من بين أهم العوامل المؤثرة على مستقبل التشغيل في الجزائر استقرار الهيكل الاقتصادي، فقد تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل. وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (إلغاء الدعم،تجميد أجور المواطنين،خفض نفقات التسيير والاستثمار)، مما ساعد على تدهور قطاع الشغل وغياب ظروف المعيشة التي تراكمت خلال السنوات السابقة وساعدت على ظهور وتوسع ظاهرة البطالة التي تتجلى أساسا في تدهور المداخيل وفقدانها أو غيابها. كما أن حسن التسيير الصارم للديون العمومية الداخلية والخارجية وكذا ترشيد النفقات العمومية من شأنه التمكين من إنعاش الاستثمار والتشغيل في آن واحد والتحرر من الشروط التي تمليها المؤسسات المالية الدولية.

في ظل المعطيات الراهنة يمكن القول أن الجزائر قد قطعت أشواط معتبرة في سبيل مواجهة الظاهرة، تسمح بالتفاؤل بمستقبل واعد سيسمح للجهاز الاقتصادي بامتصاص اليد العاملة الإضافية بعد تصنيفها حسب درجات التأهيل واحتياجات سوق العمل. إلا أن التشغيل خاصة لدى الشباب وفق الآلية التعاقدية يعتبر حل مؤقت يجب النظر فيه لتلافي نتائجه المستقبلية على مستقبل التشغيل في الجزائر[50].

[50] _بركات أحمد.(2014).البطالة و التشغيل دراسة تحليلية تقييمية، أطروحة دكتوره،جامعة الجزائر،ص197.

بعض الحلول العملية المقترحة في إطار محاولة إيجاد حل للبطالة في الجزائر:

بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن النقائص المسجلة ميدانيا تبقى كثيرة مما يتطلب جدية أكثر في الطرح العملي للحلول وعليه، يمكن إقتراح ما يلي:

1:تفعيل برامج الإنعاش الإقتصادي والدعم الفلاحي لخدمة التنمية البشرية بفرض الرقابة والنجاعة عند صرف الأموال العمومية وهذا لضمان مردودية أكبر للجهود المبذولة؛

2:تشجيع وترقية الإستثمارات خاصة في القطاعات التي تساهم باستقطاب العمالة، والاقتصاد بكامله يجب أن يتجه نحو توفير مناصب الشغل لاستيعاب العمالة؛

3:على أجهزة الدولة أن تعمل على ربط مخرجات جهاز التعليم العالي والبحث العلمي مع إحتياجات الجهاز الاقتصادي للدولة، بإلزام المؤسسات الخاصة والعامة على إبرام اتفاقيات مع مؤسسات جامعية تمكن الطلاب من العمل على تطوير مكتسباتهم ومتطلبات الهيئات الاقتصادية من كفاءات بشرية؛

4:إنشاء هيئة لمتابعة المستفيدين من برامج التشغيل المطروحة في سوق العمل، وذلك بمتابعة مردوديتهم في العمل ومدى سرعة الإستيعاب والإبداع لديهم مما يعطيهم حافزا أكثر للإجتهاد، ومن ثم إعداد جدول تقييم يسمح للمستفيدين بتثمين جهودهم للحصول على المنصب في نهاية فترة العقد؛

5:منح المستخدمين إمتيازات جبائية وشبه جبائية استثنائية في حال توظيفهم للمتخرجين الجدد، وتدعيم هذه المؤسسات من أجل تكوين وإعادة تأهيل في الموقع للشباب؛

6:إعطاء فرصة للشباب للقيام بمبادرات فردية تعطى لها الأهمية المطلوبة لدراسة مدى مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المجالات النادرة، مع توفير إمكانيات التمويل المناسبة دون التماطل والتطلب في الشروط التي قد تكون معجزة؛

7:تنويع مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية كإستحضار الصيغ الإسلامية؛

6:توسيع ودعم تنمية المبادرة المقاولاتية.

خاتمة

إن العالم بأسره دون إستثناء يعاني من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، و هذه الظاهرة تتزايد بشكل كبير عبر الزمن مما يجعلها تأثر سلبا و تقف كحجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية التي تهدف الى النمو الاقتصادي و خاصة في البلدان النامية و منها الجزائر التي هي محل دراستنا، و كما نعلم أن البلدان المتقدمة تتوقف مصالحها مع تنمية اقتصاديات هذه البلدان، و ان دراستنا في هذا الفصل للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة ذلك من أجل السعي فيها قدر الامكان بغية توضيح أثر التغير في النمو المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على أثر التغير في معدل البطالة في الجزائر، من خلال الاحصائيات المقدمة نجد أن نسبة القوى العاملة في الجزائر منخفضة نوعا ما و أكثر البطاليين هم الفئة ذات المستوى التعليمي لحاملي الشهادات الجامعية، كما أن نسبة البطالة في الجزائر لم

تنخفض بنسبة مرتفعة و هذا ناتج عن سوء التسيير الاقتصادي لسوق العمل،و ذلك لأسباب متعددة، كما أن عملية النمو الاقتصادي متزامنة في خلق الاستثمارات المحلية أو الأجنبية الواسعة في قطاعات، نجد أن الجزائر رغم لاستقطابها للاستثمارات الأجنبية من أجل تقليصها لنسبة البطالة و الزيادة في النموها الاقتصادي، فهي لم تنجح في توفير فرص عمل للبطالين،فاننا نستنتج أن الاقتصادي يعتبر عملية تهدف للقضاء على البطالة في الجزائر و هذا يكمن في توفير فرص العمل، لذلك قامت الجزائر بانشاء وكالات وطنية التي تعتبر آليات للتخفيض من حدة البطالة،و ان مدى النجاح الذي حققته هذه الوكالات لا بأس به من مناصب الشغل التي وفرتها، الا أنها تظل كتجربة حديثة للجزائر مقارنة للتجارب العالمية.

الخاتمة العامة

كان القصد من وراء هذا البحث هو دراسة ظاهرة البطالة و علاقتها بالنمو الإقتصادي، حيث أن مشكلة البطالة هي من المشاكل الخطيرة التي توجد في معظم دول العالم، حيث إرتفعت معدلاتها في دول العالم عامة و الدول النامية خاصة،و كما تعد مواضيع النمو الإقتصادي عبر البلدان من أهم الدراسات في الفكر الإقتصادي، إذ كرست معظمها لفهم العلاقة بين النمو الإقتصادي و البطالة. و في هذا السياق، كان موضوع بحثنا يسمح بشرح الإختلافات في مستوى الدخل، و إحداث عملية التقارب الإقتصادي فيما بين الدول، أي البحث في إمكانية الإعتماد على مدى زيادة في مستوى معدلات النمو الإقتصادي الذي يسمح في خفض معدلات البطالة.

و قد سمح التحول النوعي في الاقتصاد العالمي، للعديد من الدول بإدخال إصلاحات هيكلية تمس مع الجوانب الاقتصادية، القانونية و التشريعية و حتى الجانب السياسي على مجتمعاتها نتيجة للانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية و المبادلات لغالبية دول العالم بما فيها الدول النامية، و لا يمكن إنجاح هذه الإصلاحات إلا من خلال علاج الإختلالات الداخلية و الخارجية على مستوى الإقتصاد، و التي من شأنها أن تساهم في دفع عجلة النمو و تحسين الأداء الاقتصادي.

كما يشكل النمو الإقتصادي عنصر مهم في تخفيض نسبة البطالة و إعطائه دور بارز في بناء إقتصاد فعال، المبني على وجود الدولة، بحيث لا يكفي وجودها لتحقيق نمو إقتصادي متوازن و إنما يتطلب الأمر وجود دولة قوية و ملتزمة تعمل على حماية إقتصادها و فرض احترامها، و هذا ما يترتب عليه و جود بيئة أعمال جذابة تسمح برفع القدرة التنافسية للاقتصاد.

و نظرا لتزايد معدلات النمو وذلك بتزايد المخصصات و التدعيمات المنفقة من طرف الدولة لتعزيز و تخفيض معدلات البطالة و لكن رغم هذا نجد أنه إنخفاض في معدلات البطالة ضئيلة مقارنة بالإجراءات المتخذة.

وبناءا على ما سبق، حاولنا معالجة هذا الموضوع و الوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا ،و التي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات.

نتائج الدراسة

_ العلاقة بين معدل البطالة و الإستثمار هي علاقة عكسية تبادلية (في الإتجاهين) حيث إتضح أن البطالة تستجيب للإنخفاض في حالة إرتفاع حجم الإستثمار، في حين يستجيب الإستثمار للإنخفاض في حالة إرتفاع معدل البطالة لكن التأثير ضعيف جدا(شبه معدوم)، و رغم تحقيق مستويات معتبرة من النمو الإقتصادي العالمي الذي يعمل على توسيع الإستثمارات، إلا أنه لم يتم الوصول إلى التنمية المرغوب فيها، بإضافة إلى إزدياد البطالة و الفقر المدقع، و هذا ما يتناقص مع مفهوم التنمية العالمية العادلة.

-رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر وبعد الاستقلال و في كل الميادين، و رغم تحسن بعض مؤشراتها الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية، أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، و لا يمكن إهمال السبب في تراجع الاقتصاد الوطني إلى اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات و إهمال القطاعات الأخرى التي من شأنها تحسين مستوى الأداء الاقتصادي.

_ هناك أثر موجب معنوي ضئيل للنمو الإقتصادي على البطالة دليل على عدم نجاعة البرامج و المخططات و الإجراءات الإقتصادية التي تضمنتها السياسة الإقتصادية في الجزائر منذ التسعينات القرن الماضي و إلى بداية الألفية الثالثة و هذا يدل على أن تبني هذه المخططات لم تسعى لحل المشكل جذريا مما أدى إلى تفاقمه.

_ أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة و الحد من البطالة و التي حققت هذه التدابير نتائج ايجابي والذي تتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض معدل البطالة. لكن أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها، هذا من جهة و من جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة و بالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال اذ تعرضت الدول في نقص المداخيل، كون أن كل هذه الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية التي مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

توصيات

1- بعد أن تم دراسة واقع البطالة ننصح الأخذ بالإفتراضات التي تم التطرق إليها أعلاه كحيطة لهذا الواقع كي تتمكن الجزائر من أخذ الحيطة والحذر من زحف هذه الظاهرة التي سوف تؤثر سلبا على كل المعطيات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

2- الإهتمام الكبير بمختلف القطاعات و خاصة إعطاء أهمية كبرى للقطاع الزراعي.

3- مشاركة القطاع الخاص في رسم خطط التعليم العالي لإعطاء فكرة واضحة عن الكفاءات التي تحتاجها الشركات والمؤسسات الخاصة، فيتم تدريب الطلاب في الجامعات وفقا لذلك ليتخرجوا ويجدوا فرصا وظيفية في سوق العمل.

4- السعي لإيجاد علاقات مع الدول العربية نحو تفعيل سوق عربية مشتركة لمواجهة التحديات الغربية والعمل على النهوض بالصناعات الصغيرة التي تدفع التنمية وتزيد من فرص العمل.

5- إقامة المشاريع الصغيرة، وهي فكرة للتقليل من معدل البطالة من خلال إستغلال أو إستثمار الأموال في تحقيق إنشاء مشاريع صناعية صغيرة تستوعب إعداد كثيرة من البطالين.

6- تحفيز رجال الأعمال والمهاجرين والمقيمين منهم للإستثمار في الجزائر على أن تقدم لهم تيسيرات خاصة وتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية.

7- على المعنيين في الجزائر ذات الصلة بالأمور الإقتصادية والسياسية رصد الجهات والأشخاص الذين يمثلون الفكر العولمي وخطرهم على سير عملية بناء العمالة الجزائرية في عملهم.

8- قيام دورات مكثفة للتكنلوجيا المتقدمة لمواكبة سير عمليات الإنتاج العالمية الراهنة.

9- توسيع سوق العمل بما يتوافق مع مخرجات التعليم.

10- العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية من أجل زيادة القدرات الانتاجية للعمالة وتنمية مهاراتها مما يساعد في تعزيز قدراتها التنافسية في اسواق الدولية.

11- استمرارية مواكبة التطورات العلمية والتقدم التقني والتكنلوجي والمتغيرات الدولية بهدف الاستفادة من لاعداد العمالة وفق احتياجات اسواق العمل، بحيث تخلق جيلا معولما يواكب التطورات التكنولوجية والادارية ونظم الاتصالات في العالم.

12- التعرف على التجارب الدولية الرائدة في مجالات التدريب المهني والتعليم التقني.

13- انشاء مجالس عليا تعني بالرواتب والاجور وتكاليف المعيشة ويكون للنقابات العمالية دورا مهما في هذه المجالس.

اخيرا يمكننا القول بان مشكلة البطالة هي المشكلة الاولى التي تهدد بانفجار الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كل دول العالم مهما كان تقدمها او تخلفها اونموها، ولا توجد حتى كتابة هذا البحث بشائر طيبة لحلها، خاصة ان التسابق نحو زيادة درجة التنافس والانتاج والربح، سواء داخل السوق المحلي او السوق العالمي، اصبح اهم من تامين التوظيف الكامل واستقرار حياة الناس.

1 – المراجع باللغة العربية

1.1– الكتب:

1_سيدي محمود ولد سيدي محمد .(1995). المشاكل الهيكلية للتنمية ، وزارة منشورات الثقافة ، دمشق ، سوريا.
2– محمود يونس،أحمد منصور و السيد أحمدالسربي.(2002).مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الجامعية ، الإسكندرية.

3– سالفادور دومنيك، يوجين دوليو،ترجمة على احمد علي.(2004).الاقتصاد الكلي،الدار الدولية،مصر.

4–مدحت القريشي .(2007).التنمية الاقتصادية،نظريات و موضوعات و نقاشات،دار الوائل ،الاردن .
5–عمرو محي الدين ،عبد الرحمان يسرى .(1974).مبادئ علم الاقتصاد،دار النهضة بيروت ،لبنان.
6– عيسى محمد الغزالي .(2006).تحليل البطالة،جسر التنمية ،المعهد العربي بالتخطيط بالكويت.
7–عبد الرحمان يسرى .(2004).التظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية ،الدار الجامعة ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية.
8– محمد طاقة و حسين عجلان حسن.(2008).اقتصاديات العمل ،اثراء النشر و التوزيع ، الاردن.
9– محمد القريشي.(2007).اقتصاديات العمل ،دار وائل النشر ، الاردن.
10– نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف.(2006).الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان.
11– رمزي زكي.(1998).الاقتصاد السياسي للبطالة،تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة،عالم المعرف،الكويت.
12– مدني بن شهرة.(2008).الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل الجربة الجزائرية، دار للنشر و التوزيع،عمان.
13–ناصر دادي عدون،عبد االرحمان العايب.(2010). البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية.
14– عبد الطيف بن شنهو.(1980).التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط،ديوان المطبوعات الجزائرية.

1.2– الأطروحات و الرسائل الجامعية:

15– لموتي محمد .(2009).البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر_ دراسة قياسية للفترة(1970_2007)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر.

16– جمال حريري.(2012).قياس أثر الإستثمار العمومي على التنمية البشرية_حالة الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر،جامعة شلف.

17– صليحة مقاوسي.(2010).مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية، المداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة للتنمية، جامعة باتنة.

18– إسحاق كواشخية.(2015).النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر "تحليل مدى ملائمة قانون اوكن"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،جامعة الوادي.

19-بن هليل سمية، رحال فاطمة الزهراء.(2015).آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة تيارت.

20- علواش وردة.(2015).ظاهرتا البطالة و التضخم- دراسة قيياسية اقتصادية للفترة(1980-2011)،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوره، جامعة الجزائر.

21- بن مريم محمد.(2011).أمثلية البطالة تحت قيد أمثلية النمو الاقتصادي وفق 'اوكن' حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، جامعة شلف.

22-بوصافي كمال.(2016).حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية،جامعة الجزائر.

23- شلالي فارس.(2005).دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال 2004/2001،رسالة ماجستر،جامعة الجزائر.

24- جمعة رضوان.(2013).نمو الاقتصاد العالمي و أثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2015،مذكرة لنيل شهادة دكتوره،جامعة الجزائر.

25- دحماني محمد درويش.(2013).اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل،أطروحت دكتوره،جامعة تلمسان.

26- لموتي محمد.(2016).أثر الإصلاحات الإقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوره، جامعة الجزائر.

27- بركات أحمد.(2014).البطالة و التشغيل دراسة تحليلية تقييمية، أطروحة دكتوره،جامعة الجزائر.

28- بودواية محمد.(2015)،نحو بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر.

1.3- المجلات والدوريات:

29- روستو.(1962).مراحل النمو الاقتصادي،ترجمة برهان الدجاني،مجلة الرائد العربي،العدد الثامن.

30-نبيل مهدي الجنابي، عيسى محمد مهدي.(2014).البطالة و النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية (1990_2010)،مجلة القادسية للعلوم الدارية و الاقتصادية ، المجلد16 العدد2.

31-مجدي الشوربجي.(2005). أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، جامعة شلف.

32-ريحان الشريف،هوام لمياء(2013)،دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة العدد(36).

33-حيدوشي عاشور،وعيل ميلود.(2017).أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري،مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات،العدد5.

34- عيسى نجاة.(2016).أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر(دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014)، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، جامعة الجزائر،المجلد05 العدد2.

1.4- الملتقيات و المؤتمرات

35- الديوان الوطني للإحصائيات(2016).

36-بيانات الديوان الوطني للإحصائيات. (2014 توقعات).

37-الوزيرالأول.(2010).قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية(2010-2014)،ملحق بيان السياسة العامة،الملحق3.

38-الديوان الوطني للاحصائيات، النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة،سبتمبر 2014.

39-منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

40-وزارة الاستشراف و الاحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد لسنة 2011.

41-وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل و مكافحة البطالة، ترقية تشغيل الشباب.

2- المراجع باللغة الفرنسية

42- *World bank.(2006).donnè du Bank mondial,CD 2005.*

43-Based on World Economic Forum; The Global Competitiveness Report. 2014-2015, 2015-2016; www.weforum.org/gcr.

44-MTPSFR,ANEM,Gestion du marché du travail,1998.

45-Programme de soutian a la relance economique appui aux reformes op cit .

46- World Bank. World Development Indicators.(2015).